جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس

كلية الحقوق والعلوم السياسية-بودواو-

قسم العلوم السياسية

العلاقات التركية-الليبية بعد عام 2011

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في: العلوم السياسية

تخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالب

حسين زيدي

تحت إشراف الأستاذة:

حمايدية أسماء

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
حمايدية اسماء		أمحمد بوقرة	مشرفا ومقررا

السنة الدراسية: 2022/2021

إهـــــداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

أهدي هذا العمل إلى عائلتي

ثم إلى كل من ساهم بقليل أو بكثير في نجاحي

ولله التوفيق

"حسين"

مقدمة

تعتبر العلاقات التركية–اللّيبية علاقات عميقة تاريخيا، حيث تعود إلى سنة 1552، بمعنى أن العلاقات تخطت 500 عام، عندما كانت ليبيا جزءا من الدولة العثمانية حتى 1911، وجزء مهما من استراتيجية الدولة العثمانية في فرض السيادة في سواحل المتوسط وافريقيا، في ظل تنافسها مع عدد من القوى الأوروبية وخاصة فرنسا، وخلال فترة حكم القذافي كانت العلاقات جيدة نسبيا، وبعد ثورة 17 فيفري 2011 وقفت تركيا مع خيار الشعب اللّيبي.

وبعد ذلك اختارت تركيا دعم حكومة الوفاق المدعومة من طرف الأمم المتحدة على الجانب الآخر الذي مقله خليفة حفتر الذي دعمته دول أخرى تتعارض مصالحها مع تركيا مثل الإمارات ومصر وفرنسا.

وأبرم الطرف التركي اتفاقية مع حكومة الوفاق سنة 2019 والتي شملت تعاون عسكري وتزويد حكومة الوفاق بالأسلحة ووصلت الحكومة التركية حد التهديد تدخل عسكري مباشر ضد قوات خليفة حفتر في جوان 2019.

كما شملت الاتفاقيات بين الطرفين التعاون والشراكة في مجالات أخرى كالطاقة والمجال البحري ونظرا لأهمية هذه الاتفاقيات وتأثيرها على مستقبل ليبيا وعلى الصراع شرق المتوسط حول مصادر الطاقة الهائلة التي تزخر بها ليبيا والرؤية التركية اتجاه ليبيا تتعدى المكاسب الاقتصادية وبالتالي تسعى تركيا إلى تطوير وتوطيد العلاقات الثنائية بينها وبين ليبيا ي حكومة الوفاق وتواصل دعمها لهذه الأخيرة مستفيدة من الغطاء الذي تقدمه لها الولايات المتحدة الأمر ..... ومن ورائها الشرعية الدولية من طرف الأمم المتحدة.

مع الغشارة إلى ان اتفاق جوان 2019 بين دولة تركيا ودولة ليبيا يعتبر اتفاقا تاريخيا لأنه يمثل أول صفقة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا مع دولة ساحلية، حيث يوفر هذا الاتفاق لتركيا مجموعة من المزايا التي قد تغير قواعد اللعبة شرق المتوسط.

أهمية واهداف الدراسة:

أولا: أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع العلاقات التركية الليبية من اهم المستجدات على الساحة الدولية في الوقت الراهن ولما تكتسيه من خصوصية في إعادة ترتيب الخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط بصفة عامة وحوض المتوسط بصفة خاصة، وبالتالي لفت انظار السياسيين والمحللين والأكاديميين.

ان الجدل الواسع والنقاشات المثيرة التي يطرحها موضوع العلاقات التركية الليبية اليوم وجب على الباحثين تسليط الضوء على فحوى وطبيعة العلاقات التركية الليبية.

ثانيا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على اهم الإشكالات التي يشيرها هذا الموضوع في مجال العلاقات الدولية في حد ذاتها من حيث المضمون والشكل وطريقة معالجتها، ومن ثمة اعتماد رؤية وفهم وتفسير واقع العلاقات التركية الليبية.

أسباب اختيار الموضوع:

توزعت بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

أولا: الأسباب الذاتية:

تخصصي في العلاقات الدولية على مستوى الماستر دفعني إلى اكتشاف متعة البحث في مجال العلاقات الدولية وخاصة ان موضوع العلاقات التركية الليبية يكتسب أهمية جيواستراتيجية لبلدنا الجزائر.

ثانيا: الأسباب الموضوعية

-تغير خريطة الشرق الأوسط والذي أخذ أبعاد متوسطية وافريقية.

إعادة تشكيل نظام دولي جديد وظهور قوى الاقليمية ومنها دولة تركيا

اعتقادي بوصفي كطالب في حقل العلاقات الدولية أنتمي إلى دائرة جغرافية شمال افريقية يستلهمني موضوع العلاقات التركية الليبية لما يترتب عنه من تبعات تخص مصالح بلدنا وبالتالي حيادية وموضوعية إلا انه تترتب علينا الالتزامات في وجوب الإدراك الواعي والمعرفة الشاملة حول الموضوع.

إشكالية الدراسة:

على الرغم من الغموض الذي يسود طبيعة العلاقات التركية والليبية نحاول الوصول إلى تقديم تفسيرات مقتنعة لواقع العلاقات التي تربط البلدية ففي خضم زخم الأحداث التي تتسارع في ليبيا، فإنه يمكن مقاربة ومعالجة طبيعة هذه العلاقة بين الدولتين المتوسطتين والعودة إلى الحال الراهن لما يجري على مستوى العلاقات بين تركيا وليبيا وعليه يمكن طرح السؤال التالي:

ما الذي يحرك ويحدد طبيعة العلاقات التركية الليبية؟

ويتفرغ هذا السؤال المركزي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

-فيما تتمثل الأسباب والخلفيات وتداعيات الأزمة الليبية؟

-ما هي الرؤية التركية اتجاه ليبيا وخياراتها الاستراتيجية؟

-ما ي مجالات التعاون وإمكانات الأزمة التي تحدد العلاقات التركية الليبية؟

فرضيات الدراسة:

حاولنا الإجابة على السؤال الذي طرحناه في الإشكالية من خلال صياغة مجموعة من الفرضيات وهي:

-الأسباب السياسية والقبلية أدت إلى الحرب الأهلية الليبية

-تسعى تركيا إلى توسيع نفوذها إلى جنوب المتوسط بصفتها قوة اقليلمية

-اعدد المصالح التركية في ليبيا ورؤيتها الواقعية تسعى إلى احتواء الأزمة الليبية.

الإطار النظري:

المقاربة المنهجية

فيما يخص المقاربة المنهجية التي اعتمدناها وللغجابة عما طرحناه من أسئلة، ولتحليل الموضوع من جميع جوانبه فإننا استخدمنا أكثر من منهج واحد حيث وظفنا المنهج التاريخي في تتبع ومعرفة مسار العلاقات التركية الليبية.

واستخدمنا كذلك المنهج الوصفي لمعرفة الأوضاع الليبية الراهنة والوقائع الإقليمية التي تحيط بموضوع العلاقات الليبية التركية وبالتالي الخوض في مسرح الأحداث.

صعوبات البحث:

من الصعوبات التي واجهتها في انجاز هذا البحث أذكر ما يلي:

1-قلة المراجع والكتب باللغة العربية.

2-عملية الترجمة أخذت مني وقتا وجهدا كبيرين.

3-تعقد موضوع البحث نفسه حيث أن الاحداث في ليبيا لا تعرف الاستقرار وهي متسارعة منذ اندلاع الأزمة الليبية سنة 2011.

تبرير خطة البحث:

-ان محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة اقتضت منا خطة نحتسبها تتوافق مع موضوع البحث.

وعليه جاء تقسيمها للبحث إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول المعنون بـ: الثورة الليبية عام 2011 (الخلفيات-الأسباب-التداعيات).

الفصل الثاني: الرؤية التركية اتجاه ليبيا وخياراتها الاستراتيجية.

-الفصل الثالث: العلاقات التركية الليبية (مجالات الأزمة وإمكانات التعاون).

-الأدبيات السابقة:

رغم ندرة الدراسات التي بحثت في الأزمة الليبية خاصة تداعياتها وأبعادها الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية إقليميا وعلى دول الجوار، إلا أن هذا لا ينفي وجود أبحاث ودراسات على قدر من التحليل والرؤى المستقبلية التي تناولت الأوضاع القائمة وخاصة الدور التركي في الأزمة الليبية وسعيها للتأثير في الواقع الليبي.

أ/الدراسات العربية:

1-دراسة عبير (2012) بعنوان ابعاد تغير النظام السياسي في ليبيا، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تغير النظام السياسي في ليبيا، وبيّنت الدراسة أن الثورة الليبية أثارت ردود فعل القوى الدولية والإقليمية وفي مقدمتها تركيا وسعيها لتحقيق أطماعها في الثورة الليبية وخاصة الأمن الطاقوي.

2-دراسة أم هاني وفايزة (2017) بعنوان: تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الشرق الأوسط هدفت هذه الدراسة إلى بحث النفوذ القوى الإقليمية والدولية في ليبيا ودوافع التدخل التركي.

ب/الدراسات الأجنبية:

1-ليفانت ايدن ورشم يانار، التدخل التركي في ليبيا والصراع مع مصر، 2020، وقد تناولت هذه الدراسة التدخل التركي في ليبيا وسعي تركيا إلى التمدد شرق المتوسط، والاتفاقيات البحرية التي ابرمت بين تركيا وليبيا.

2/فريدريك وبيتركول، بناء الأمن الليبي، 2013، وتناولت هذه الدراسة سع الأطراف الدولية والإقليمية إلى إيجاد مخرج يرضي جميع الأطراف وتحقيق سلم واستقرار أمني شامل.

الفصل الأول

تشكل الأزمة الليبية التي اندلعت عقب أحداث فيفري 2011 أحد أبرز الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية بصفة عامة والمنطقة المغاربية بصفة خاصة، ونظرا لأهمية هذه الأزمة وتداعياتها المختلفة على الأمن والاستقرار الإقليمي، فقد رأينا ان نخص هذا الفصل لبحث الأزمة الليبية، حيث نتناول بداية خلفيات الأزمة ووصف الأزمة وأسبابها وتداعياتها على المنطقة العربية وعلى المستوى الإقليمي والداخلي.[1]

المبحث الأول: المظاهر السياسية والاقتصادية لليبيا في عهد معمر القذافي

قمنا بدراسة هذا المبحث من خلال مطلبين وذلك بالتطرق إلى تاريخ ليبيا الحديث ما قبل ثورة 1969 وكذلك الوقوف على النظام الاجتماعي والسياسي لليبيا في عهد القذافي.

أما فيما يلي خطة دراسة البحث:

المطلب الأول: تاريخ ليبيا الحديث مت قبل ثورة 1969.

المطلب الثاني: البيئة السياسية والاجتماعية ليبيا في عهد القذافي

[1] – عمار جعفر، العزاوي، الثورة الليبية: الأسباب والتحديات والتداعيات بعد العام 2011، مجلة المستنصرية، 2016، العدد 162، ص50.

المطلب الأول: تاريخ ليبيا الحديث ما قبل ثورة 1969

تتمتع ليبيا بموقع جغرافي مميز، فهي تقع في وسط الشمال الافريقي ويبلغ طول ساحلها على البحر المتوسط 1.955 كم، وتمتد رقعتها الشاسعة من وسط ساحل افريقيا الشمالي على البحر المتوسط حتى مرتفعات شمال وسط القارة الافريقية.[1]

تبلغ مساحتها 1.760.000 م كم^2، وتاتي في الترتيب الرابع من حيث المساحة بين الأقطار الافريقية، وتعتبر ليبيا جسرا مهما يربط بين افريقيا وأوروبا، وتعد موانئها الصالحة لاستقبال السفن على مدار السنة مثل مينائي بنغازي وطرابلس وغيرهما منافذ جيدة لتجارة بعض الأقطار الافريقية كالنيجر وتشاد ومالي مع العالم الخارجي.[2]

عندما قامت الحرب العالمية الثانية، رآها الليبيون فرصة يجب استغلالها من أجل تحرير بلادهم، ولما دخلت إيطاليا الحرب 1940 فانضم الليبيون إلى جانب صفوف الحلفاء، بعد ان تعهدت بريطانيا صراحة لأنها عندما تضع الحرب أوزارها فإن ليبيا لن تعود بأي حال من الأحوال تحت السيطرة الإيطالية.[3]

كانت الشكوك تساور الليبيين في نوايا بريطانيا بعد انتهاء الحرب، واتضحت هذه النوايا بعد هزيمة إيطاليا وسقوط كل من بنغازي وطرابلس في ايدي القوات البريطانية، كان هدف بريطانيا المتمشي مع سياستها المعهودة (فرق تسد)، هو الفصل بين إقليمي برقة وطرابلس ومنح فزان لفرنسا، وكذلك العمل على غرس بذور الفرقة بين الليبيين وبينما رأى الليبيون أنها هزيمة إيطاليا سنة 1943 يجب أن تكون السيادة على ليبيا لأهلها، فإن الانجليز والفرنسيين رفضوا ذلك وصمموا على حكم ليبيا حتى تتم التسوية مع إيطاليا.

وأصبحت هاتان الدولتان تتحكمان نفي مصير ليبيا ضد رغبات شعبها، وبعد كثير من المفاوضات، تم الاتفاق على منح برقة استقلالها الذي اعترف به الانجليز على الفور، وكان ذك أول يونيو 1949 ولكن هذا الاجراء الذي كانت غايتها تهدئة الليبيين والهائهم عن قضيتهم لم يسكت صوت أحرار ليبيا الذين استمروا في المطالبة بحقوقهم واستعادة حريتهم، إن هذا الإصرار من جانب الليبيين ضمن قضية ليبيا مكانا

[1] – فيصل الرشيد تركي، الربيع العربي ومخاض التحول الديمقراطي، بيروت، لبنان: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، ط1، 2014، ص 65.

[2] – عبد الملك محمد عيسى، ربيع اليمن: دفع الناس نحو كيانات ما قبل الدولة، بيروت–لبنان: مؤسسة الفكر العربي، ط1، 2014، ص 45–46

[3] – يسرى أو شريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص 103–104.

في جداول أعمال المؤتمرات التي عقدتها الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية كما نقل الليبيون قضيتهم إلى الأمم المتحدة.[1]

وفي هذه الأثناء كانت الدوائر الاستعمارية تدبر المكائد وتحيك المؤامرات على مستقبل ليبيا، فقد نشرت بريطانيا وإيطاليا في 1949/03/10 مشروع بين سيفورزا الخاص بليبيا.

ويقتضي ذلك المشروع بفرض الوصاية الإيطالية على طرابلس والوصاية البريطانية على برقة والوصاية الفرنسية على فزان، على ان تمنح ليبيا الاستقلال بعد عشر سنوات من تاريخ الموافقة على المشروع، وقد وافقت عليه اللجنة المختصة في الأمم المتحدة في 1949/05/13 وقد قدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للاقتراع عليه ولكن المشروع باء بالفشل لحصوله على عدد قليل من الأصوات المؤيدة، وبعد مفاوضات كثيرة ومحاولات لايجاد حلول وسط للقضية الليبية، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 289 في 1949/11/21 الذي يقضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز الأول من يناير 1952، وكونت لجنة لتعمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة، ولتبذل قصارى جهدها من اجل تحقيق وحدة ليبيا ونقل السلطة إلى حكومة ليبية مستقلة.[2]

وفي شهر أكتوبر من سنة 1950 تكونت جمعية تأسيسية من ستين عضوا يمثل كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة عشرون عضوا، وفي 11/25 من السنة نفسها اجتمعت الجمعية التأسيسية برئاسة مفتي طرابلس لتقرر شكل الدولة، وعلى الرغم من اعتراض ممثلي طرابلس فقد تم الاتفاق على النظام الاتحادي، وكلفت الجمعية التأسيسية لجنة لصياغة الدستور.[3]

قامت تلك اللجنة بدراسة النظم الاتحادية المختلفة في العالم، وقدمت نتيجة عملها إلى الجمعية التأسيسية في سبتمبر 1951 وكانت قد تكونت حكومات إقليمية مؤقتة، وفي 1951/03/29 أعلنت الجمعية التأسيسية تشكيل حكومة اتحادية مؤقتة في طرابلس، وفي 1951/10/12 نقلت إلى الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية السلطة كاملة ما عدا ما يتعلق بأمور الدفاع والشؤون الخارجية والمالية، فالسلطات المالية نقلت

[1] – إبراهيم قويدر، ليبيا ....إرادة التغيير، 2011، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص 33-35

[2] – محمد الباز، القذافي من العجز الجنسي إلى الفشل السياسي، دار كنوز للنشر والتوزيع، 2012، ط1، ص 14-16

[3] – يوسف محمد جمعة العدواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 30.

إلى الحكومة الليبية في 1951/12/15، وأعقب ذلك في 1951/12/24 إعلان الدستور وتولي ليبيا شؤون الدفاع والخارجية.[1]

ولكن على الرغم من كل ما قامت به بعض الدوائر الاستعمارية بعد 1951 من اجل الإبقاء على ليبيا مقسمة وضعيفة تحت ذلك النظام الاتحادي، فإن الليبيين قاموا في سنة 1963 بتعديل دستور هم أسسوا عانوا الكثير في فترة الاستقلال المزيف من تكبيل بلادهم بسلسلة من القواعد الأجنبية، ومن حكم فاسد عميل، بدد ثروات البلاد وتركهم يعانون ويلات الفقر والمرض، والجهل وبعد طول انتظار لاح الفجر في الأفق، وذلك الفجر الذي جاء تتويجا لكفاح الشعب العربي الليبي الطويل، وثمرة للتضحيات الجسام التي بذلها، إنه فجر الفاتح العظيم 1969.[2]

المطلب الثاني: البيئة السياسية والاجتماعية لليبيا

كانت ليبيا دولة مركبة أخذت شكل الاتحاد الفيدرالي، وكانت حكومتها ملكية وراثية برلمانية، ولها عاصمتها وهما طرابلس وبنغازي وفي ثلاث حكومات محلية في طرابلس وبنغازي وفزان، ولم ينص الدستور على ان الشعب هو مصدر السيادة، بل نص على ان السيادة لله وه وديعة للأمة وينقلها ليد شخص طبيعي وهو الملك ثم لأولاده من بعده، ووزعت السلطات حينئذ بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية فاحتفظت السلطة المركزية بسلطة التشريع وتركت التنفيذ بيد السلطات المحلية وتحت إشراف السلطة المركزية.[3]

طبيعة النظام السياسي في ليبيا والذي اشتهر ظاهريا بالنظام الديمقراطي، كانت له تقاسيم خفية تخدم القذافي وتحافظ على إدامة نظامه وحكمه، وبمعرفة هذه التقسيمات السياسية والحكومية يتسنى لنا معرفة وفهم ملامح الفساد السياسي في ليبيا والوقوف على أبرز مظاهره، فمصطلح القيادات السياسية في ليبيا أصابه شيء من الغموض بهدف التمويه، لأن القذافي وهو الحاكم المطلق في ليبيا ينفي عن نفسه صفة الحاكم السياسي، وكذلك عن أبنائه وبعض المقربين منه، بل إن المسؤولين في الدولة من وزراء وكبار الموظفين ومدراء المؤسسات الحكومية يتحولون إلى مجرد خدم له.

[1] – إبراهيم قويدر، مرجع سابق، ص 40

[2] – عبد الرزاق العرادي، عملية فجر ليبيا مقدماتها وسياقاتها، صفحات من وقائع الثورة المضادة، دار الأصالة للنشر والتوزيع، ط2، 2017، ص 77

[3] – نفس المرجع، ص 80

شهدت ليبيا في بداية 1977 تغيرات جذرية وراديكالية، فمنذ الثاني م مارس 1977، تم الغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية، وحلت محلها هيكلة مختلفة تماما تحت اسم "سلطة الشعب"، ولقد نص إعلان قيام سلطة الشعب على أن "السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، يمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام، ويحدد القانون نظام عملها.[1]

اتسم النظام السياسي الليبي بعد عام 2003 بمحاولاته القيام بإصلاحات داخلية على ضوء موجة التحولات الديمقراطية التي اجتاحت العديد من الدول المجاورة لليبيا ضمن الدائرتين العربية والافريقية إلا ان تجربة القذافي في إدخاله لبعض الإصلاحات لم تنل النجاح بسبب مواقف القوى المعارضة في الداخل والذين عارضوا التحول الليبرالي، ومن خلال هذه التجربة حاول القذافي أن يفسح المجال أمام القوى المعارضة إلا أنه لم يلزم نفسه بموقف معين.[2]

المبحث الثاني: خلفيات الأزمة الليبية

تولى معمر القذافي الحكم في ليبيا بعد انقلاب عام 1969، حيث ألغى الحكم الملكي وانشأ الجمهورية العربية الليبية واستمر في الحكم مدة 42 سنة حيث ثورة 18 فيفري 2011 التي شهدت انهاء نظام حكمه وتمت تصفيته.

المطلب الأول: الخلفية السياسية

ان من أهم أسباب قيام ونشوب الثورات في المقام الأول هو عدم المساواة وعدم الرضى عن الوضع القائم بشكل عام وهذا ما أشار إليه ارسطو في كتابه السياسة، ومن هذا المنظور فإن انفجار الثورة ليس إلا نتيجة ختمية لهذه الأسباب وما يترتب عليها.

لقد أثبتت الثورات المتنامية في الوطن العربي بأن من أهم أسبابها هو الظلم الواقع على الشعوب وعقود القهر والسخط المتتالية والتمادي في الظلم الاجتماعي وتزايد الفقر واستئثار طبقة محددة بخيرات البلاد، ناهيك عن نظام الحكم العبودي الذي يفرض الخوف الدائم على شعبه وهيمنة الاستبداد المعتمد على

[1] – يوسف محمد جمعة العدواني، مرجع سابق، ص 37

[2] – أليكس كراوفورد، قبعة القدافي، سقوط طاغية وقيام أمة، دار الفرجاني للنشر والتوزيع والاعلان، 2013، ط1، 2016، ص 144

الأجهزة الأمنية، والفشل في قيام دولة وطنية مرتكزة على المواطنة حيث أكدت طبيعة الثورات التي حدثت في الوطن العربي أنها كانت قائمة على ما عرف بمثلث الاستبداد، الاستبداد الاقتصادي، الاستبداد السياسي والاستبداد الاجتماعي.

قبيل الثورة الليبية اندلعت سلسلة احتجاجات بدأت في 15 جانفي 2011 حيث بدأت المظاهرات في درنة وبتغازي وبني وليد وعدة مدن ليبية أخرى احتجاجا على الفساد العام والمتفاقم والاستيلاء على المساكن التي تبنتها الحكومة، بالتزامن مع نجاح الثورة التونسية والمصرية توهجت حدة المظاهرات الشعبية حيث كانت شراراتها في 14 فيفري في مدينة بنغازي، البيضاء، طرابلس وامتدت في أغلب المدن الليبية، وكان الشبان الليبيون هم من قاد تلك الاحتجاجات وكانت مطالبهم الأساسية الإصلاحات السياسية والاقتصادية.[1]

بدا واضحا أن ليبيا في عهد الملكية لم تحظ بعقد اجتماعي حقيقي يكرس مفهوم المواطنة ويؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة في ليبيا وهو ما بدا غائبا كذلك في عهد القذافي الذي اختزل الحكم في شخصه ولم يسعى انشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا، ولم تشهد ليبيا منذ الاستقلال أي تعددية حزبية حيث تم غلق المجال السياسي وخنق الحريات، ولم تشهد ليبيا منذ الاستقلال حراكا سياسيا أو حزبيا ولذلك توصف ثورة 18 فيفري 2011 بأنها ثورة شعبية عامة أكثر من كونها حراكا سياسيا منظما.[2]

وقبل انطلاق الثورة الليبية في 18 فيفري 2011 استدعى الليبيون ذكرى الاحتجاج التي وقعت في 18 فيفري 2006 أمام القنصلية الإيطالية في بنغازي على خلفية الرسوم المسيئة للنبي عليه الصلاة والسلام، والتي قمعها نظام القذافي وسقط نتيجتها 10 قتلى إلى جانب اعتقال 150 شخص فاستبق النظام الليبي هذا الحدث يوم 15 فيفري 2011 باعتقال محامي أسر ضحايا مجزرة سجن أبو سليم، فخرجت مظاهرات عفوية في مدينة بنغازي تطالب فالإفراج عن المحامي قابلها النظام بقمع شديد تسبب بمقتل عدد من المتظاهرين وبذلك كانت بداية الثورة الليبية.[3]

المطلب الثاني: الخلفية القبلية

كان لطبيعة المجتمع الليبي القبلية وتكديس السلاح وانتشاره دور كبير في نشوء الجماعات المسلحة، وكانت تحركات الشعب الليبي تتراوح بين الانتفاضة والمظاهرات الشعبية والانشقاقات داخل الجيش الحكومة

[1] – فيجي براشاد، الربيع العربي، الشتاء الليبي، دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ط1، ص 55-56.

[2] – نفس المرجع

[3] – زياد عقل، عسكرة الانتفاضة، الفشل الداخلي والتدخل في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية، 2011، العدد 179، ص 16.

وبالإضافة إلى النفور الموجود داخل المكون الليبي بين سكان شرق ليبيا ومواطني غرب ليبيا، حيث انحازت السلطة الليبية نوعا ما للمنطقة الغربية بحيث كانت تعتبر سكان شرق ليبيا بأنهم اسلاموفوبية متطرفين مما أدى إلى خلق عنصرية مقيتة بين أبناء الوطن الواحد، ضف إلى ذلك استيلاء عائلة القذاذفة على دواليب الحكم في ليبيا وتنحدر هذه العائلة من وسط ليبيا، كل هذه التركيبة الاجتماعية والعوامل المذكورة آنفا عمقت الأزمة الليبية وزادت حدة التوتر مما قلل من مخرجات هذه الأزمة.[1]

المبحث الثالث: أسباب الأزمة الليبية وتوصيفها

تعددت أسباب الأزمة الليبية فهناك أسباب داخلية وأسباب خارجية، حيث أن الأسباب الداخلية تتمثل في المشهد السياسي والاقتصادي والأمني، أما الأسباب الخارجية تتمثل في أطماع القوى الدولية في ثروات ليبيا وخاصة الثروة الطاقوية.[2]

المطلب الأول: توصيف الأزمة اللّيبية

تعد ليبيا رابع أكبر البلدان مساحة في قارة افريقيا وهو ما يفرض على هذه الدولة معضلات كبرى من الناحية الجيوسياسية جعلها تشهد حالة من عدم الاستقرار والنزاع المسلح منذ سقوط القذافي، وأبرز هذه المشكلات انعدام السيطرة على هذه الحدود ما يسمح بدخول العناصر المناوئة مما أدى إلى نشوء الكثير من المجموعات المسلحة والميليشيات التي تسهم في تمزيق السلم الاجتماعي.

اما فيما يخص المشهد السياسي والاقتصادي تشكل المجلس الانتقالي في اعقاب الثورة الليبية يوم 26 فيفري 2011 برئاسة القاضي مصطفى عبد الجليل وتم الاعتراف به دوليا، حيث وضع المجلس خطة لإدارة المرحلة الانتقالية حتى صدور دستور جديد للبلاد، هدفت إلى إعادة الأمن والاستقرار لليبيا وفي خطوة لاحقة تم انتخاب المؤتمر الوطني العام في 08 جوان 2012 وحل المجلس الانتقالي وتكونت حكومة مؤقتة برئاسة علي زيدان.[3]

وفي خطوة سياسية أقر المؤتمر الوطني العام في سبتمبر 2014 تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني في طرابلس بقيادة عمر الحاسي والمدعومة في أطراف إقليمية وبالتوازي مع هذه الخطوة السياسية قامت مجموعات من

[1] – زياد عقل، عسكرة الانتفاضة، مرجع سابق، ص 75

[2] – مصطفى عمر القير، أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا، المهمة العصية، منتدى المعارف، 2013، ص 111

[3] – أليكس كراوفورد، مرجع سابق، ص 157.

التشكيلات المسلحة بعمليات عسكرية أطلقت عليا اسم فجر ليبيا، مما أدى تدخل الأمم المتحدة حيث بعثت برنارد نيوليون مندوبا لها وعمل جاهدا لصياغة اتفاق إلا أنه اتهم بانحيازه لفريق حفتر وخلفه مارتن كوبلر وتمت صياغة اتفاق الصغيرات في المغرب يوم 17 ديسمبر 2015، وتم فيه التوافق على تشكيل ثلاثة هئيات، المجلس الرئاسي والحكومة والمجلس الأعلى للدولة وتشكلت حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج في طرابلس بوصفه رئيسا للحكومة والمجلس الرئاسي في الوقت نفسه وبذلك انتهى المشهد السياسي في ليبيا إلى أزمة عميقة.[1]

حيث أفرزت حكومتين واحدة في شرق ليبيا والثانية بغرب ليبيا وتبعات هذه الانقسامات الداخلية أدت إلى انهيار العملة الليبية مما سبب أزمة اقتصادية خانقة بين الفرقاء إلى عدم الاستقرار وتأزيم الوضع الأمني.[2]

نحاول من خلال هذه الدراسة توصف الأزمة الليبية وواقع المشهد السياسي والاقتصادي الليبي بعد اندلاع ثورة عام 2011 حيث تشكل المجلس الانتقالي في أعقاب الثورة الليبية يوم 28 فيفري عام 2011 برئاسة القاضي مصطفى عبد الجليل، وتم الاعتراف به دوليا ووضع المجلس خطة إدارة المرحلة الانتقالية حتى صدور دستور جديد للبلاد، هدف على إعادة الأمن والاستقرار لليبيا حيث تم اصدار الإعلان الدستوري في شهر أوت 2011 وأهم بنوده اصدار قانون خاص لانتخاب مؤتمر وطني عام والذي أصدره المجلس في فيفري عام 2012.[3]

وفي خطوة لاحقة تم انتخاب المؤتمر الوطني العام في جوان 2012 وحل المجلس الانتقالي وتكونت حكومة مؤقتة برئاسة علي زيدان وفي أثر ذلك حدث أول استقطاب ما بين التيار الليبرالي والتيار الإسلامي عندما تبعت أخرى وكيل الوزارة خالد الشريف المحسوب على التيار الإسلامي الذي تمتع بتأييد رئيس الأركان والقوات الموالية له عبد السلام جاد الله، العبيدي، وفي أعقاب ذلك أقدم إبراهيم الجفران أحد قيادات حرس المنشآت النفطية ورئيس المكتب السياسي لإقليم برقة على بيع النفط خارج أطر الدولة مما أدى إلى سحب المؤتمر الوطني الثقة من حكومة علي زيدان الذي فر إلى خارج البلاد في مارس 2014.

وفي قرار مخالف للأعراف المعمول بها في ليبيا أعلن البرلمان تغير مقره إلى مدينة طبرق بدعوى إجراءات استلام وتسليم السلطة على خلفية قرار المحكمة العليا وظهر في المشهد اللواء خليفة حفتر الذي شكل

[1] – عبد الستار حتيتة، حروب الميليشيات ليبيا ما بعد القذافي، 2015، كنوز للنشر والتوزيع، ط1، ص 55

[2] – محمد عبد الكريم أحمد، ليبيا ما بعد القذافي أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف، 2019، العربي للنشر والتوزيع، ط1، ص 25.

[3] – عبد الستار حتيتة، مرجع سبق ذركه، ص 62

الجيش الليبي الموالي لحكومة أصبح مقرها في طبرق شرق البلاد والتي نالت اعترافا دوليا وبذلك انهى الواقع السياسي في ليبيا إلى ازمة عميقة، فالشرق الليبي تديره حكومة مستقلة وهي الحكومة المؤقتة أو حكومة الأزمة كما يطلق عليها ويرأسها عبد الله الثني، أما العاصمة طرابلس ومعظم الغرب فتسير شؤونه حكومة الوفاق الوطني ويقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصغيرات فايز السراج.[1]

وفي ظل هذا الواقع المتأزم وغياب الحد الأدنى من المشتركات التي تجمع الحكومتين حول سبل إدارة البلاد انهار الدينار الليبي أمام الدولار يساوي 135 دينار ليبيا عام 2011 انهار في السنتين الأخيرتين ليصبح الدولار يساوي 8 دنانير ليبية، كما تشهد ليبيا أزمة سيولة نقدية خانقة متمثلة في ندوة العملة في البنوك التجارية ترافقها غلاء المواد الأساسية وتراجع المخزون الاستراتيجي لهذه المواد إضافة إى مشاكل التيار الكهربائي الذي ينقطع لفترات طويلة في البلاد، وتضاف إلى ذلك التحديات الأمنية الكبرى سواء في العاصمة طرابلس او في بقية المدن والأقاليم، حيث لا تتحكم حكومة الوفاق الوطني بأغلب الأطراف المسلحة على الأرض ذات ولاءات سياسية متعددة، سواء الأحزاب أو المدن أو قبائل وتتنوع التشكيلات المسلحة في مختلف مناطق ليبيا وتنشط تحت عدد من التسميات ومن أبرزها:

1-القوات التي قادت عملية فجر ليبيا.

2-تشكيلان جديدان تم استحداثهما الأول تحت مسمى الحرس الرئاسي تابع لحكومة السراج والحرس الثاني الوطني.

3-القيادة العامة للجيش الليبي وتابع للّواء خليفة حفتر

4-قوات الصواعق وهي تشكيلات مسلحة تابعة لثوار الزنتان.

5-قوات الدروع وتعتبر من اكبر التشكيلات المسلحة في ليبيا.

6-مجلس شورى ثوار بنغازي

7-كتائب الطوارق في الجنوب الليبي

8-تنظيم أنصار الشريعة في المنطقة الشرقية لليبيا.

[1] – محمد عبد الكريم، ليبيا ما لعد القذافي إخوان ليبيا سناريوهات محتملة، 2019، دار العربي للنشر والتوزيع، ط1، ص 32-34

التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي وباتجاهات متناقضة لرسم مستقبل الدولة الليبية بعد سقوط القذافي، حيث دعمت كل من روسيا ومصر والإمارات العربية المتحدة الجهة الشرقية بقيادة خليفة حفتر ودعمت كل من تركيا وفرنسا الجهة الغربية بقيادة فايز السراج، وهذا طبعا لتضارب مصالح هذه الدول ومحاولة السيطرة على ثروات ليبيا.[1]

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة الليبية

ألقت الأزمة الليبية بظلالها على دول الجوار وكذلك إقليميا ودوليا، حيث تأثرت تونس بهذه الأزمة، لأن الوضع الاقتصادي في ليبيا يؤثر في نظيره التونسي أما الجزائر فأصبح يتهددها خطر تسلل الجماعات الإرهابية عبر الحدود الجنوبية الشرقية ولهذا تدعم الجزائر عملية الاستقرار في ليبيا وويعنيها بشكل كبير الوضع الأمني الحدودي مع ليبيا.

أما إقليميا فتعتبر تركيا شريكا اقتصادي كبير لليبيا خاصة في القطاعات العقارية والطاقوية، مما أدى بتركيا في البداية إلى رفض التدخل الأجنبي في ليبيا، ليتحول الموقف التركي بعد ذلك إلى دعم المجلس الانتقالي حيث زار اردوغان طرابلس حينما كان رئيسا للوزراء في سبتمبر 2011، وهذا طبعا حفاظا على مصالحها الاستراتيجية، أما الأبعاد التي أخذتها الأزمة الليبية دوليا فكان هناك شبه اجماع من طرف الدول الغربية وخاصة إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر دولة ليبيا بالنسبة لإيطاليا بأنها مستعمرة قديمة وبالتالي هناك ارتباط وثيق بين الدولتين، ضف إلى ذلك القرب الجغرافي والمصالح الاقتصادية وتنظر إلى ليبيا بأنها منطقة ذات أهمية خاصة في مجالها الحيوي.[2]

يشكل الوضع الأمني المنفلت في ليبيا التحدي الأكبر الذي كان يواجه حكومتها، فبوجود سلاح منفلت وعدم تشكيل جيش وطني موحد قادر على ضبط البلاد، بقي الأمن على المحك ومفتوحا على كل الاحتمالات، وهو ما انتهى إلى اختطاف رئيس الحكومة علي زيدان في اكتوبر 2013 فقد عاشت ليبيا أوضاعا قاسية منذ نجح ثورتها، انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب المسلحة التي تعمل وفقا لأجندات متباينة، كل ذلك في ظل عدم وجود توافق سياسي يشكل دعامة للبلاد فيوجه العنف والأطراف المتشددة، يضاف إلى كل ما سبق تركة ثقيلة خلفها نظام القذافي، فهناك عوامل كثيرة تضافرت لتجعل المشهد الأمني الليبي

[1] – يوسف شاكير، ليبيا إلى الهاوية، بيسان للنشر والتوزيع، 2015، ص 65

[2] – نفس المرجع.

مشهدا تعاظمت مراحله حتى وصلت ذروتها بخطف رئيس الوزراء علي زيدان الذي تحدث عن وجود لم شمل الليبيين.[1]

ان الوضع الأمني اليوم يعكس نفسه بقوة على المشهد العام، وهو يتغذى من الأزمة السياسية ويغذيها في نفس الوقت، فهناك قوى ترى أن قيام دولة ليبية خطر على مصالحها، فتستعمل الفصائل المسلحة لإضعاف سلطة الدولة، وهناك قوى أخرى ترى أن قيام الدولة يخدم مصالحها لكنها تتأرجح بين بناء قوات مسلحة تابعة للدولة وبين الاستعانة بفصائل مسلحة لتطبيق قراراتها، ويساهم كل هذا في تأجيج الصراع الداخلي، كما يساهك بدرجة كبيرة في فقدان الثقة في مؤسسات الدولة انطلاقا من ان الحكومة لم تفلح في السيطرة على الوضع الأمني، هذا العجز الحكومي في ضمان الأمن وانتشار جماعات مسلحة اكتسبت شرعية وجودها بمشاركتها في الثور على القذافي، وافتقاد القيادات السياسية المنتخبة الشرعية الكافية لبسط سلطة الدولة على كامل الإقليم، وتنامي دعوات مرتبطة بشرعيات مناطقية موروثة من الماض، كل ذلك جعل من الممكن اقدام بعض القوى على رفض الاعتراف بسلطة الدولة بل والدعوة إلى الخروج عليها ولو بالقوة، وقد كان أبرزها تحرك اللواء خليفة خفتر للإطاحة بالمؤتمر العام المنتهية ولايته.[2]

المبحث الرابع: الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية

تشهد ليبيا في الآونة الأخيرة تحركات حثيثة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، للبحث عن صيغة للتوافق الوطني، وعن رؤية مستقبلية تتفق عليها الأطراف المتصارعة لتضع البلاد على أرضية سياسية صلبة وتمكنها من بناء مؤسسات مستقرة للدولة الحديثة بعد عقود من الاستبداد وتبديد الثروة في بلد غني بموارده وموقعه الاستراتيجي على المستوى الإقليمي.[3]

المطلب الأول: المبادرة الجزائرية ورؤية المصالحة الشاملة

يمكن القول أن الوساطة الجزائرية في الملف الليبي تأخرت كثيرا ووجدت أمامها عراقيل عدة من بينها وقد تكون أولها موقفها الرافض للتدخل الغربي لإسقاط نظام القذافي سنة 2011، والذي تبنى عليه استقبالها بعض وجوه وشخصيات النظام السابق وبناء على ذلك لا يمكن لفصائل الثوار ان تقبل بوساطة دولة كانت

[1] – علي خضير، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، 2012، دار المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، ص 44

[2] – حسن الأسمر، وضاج مصطفى، أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل، مذكرة ماجستير، فلسطين–جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2013، ص 45–44

[3] – السبيطلي، رصد الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، رياض، 2017، ص 59.

قد انحازت للنظام المخلوع وهنا ما برر جزئيا لتردد الجزائري إلى جانب أن الجزائر وجدت نفسها محاطة بمجموعة أقطار اهتزت أنظمتها كليا أو جزئيا بفعل الموجة الأولى من الثورات العربية، فعملت على تجنب حدوث ما وقع في تونس، والمغرب، وليبيا ومصر على أراضيها خصوصا أن بعض القوى الإقليمية والدولية انغمست في الملف الليبي وكان لها تصورها الذي قد يتباين مع ما سنذهب إليه الجزائر فيما بعد وذلك مثل مصر وفرنسا وكلاهما راهن على حسم عسكري قد يفضي إلى تسوية سيادية لصالح طرف دون آخر، على الرغم من ذلك بدأت ملامح مشروع تسوية جزائرية تظهر في الأفق منذ سنة 2014 أي بعد تسوية الأزمة التونسية التي لعبت الجزائر فيها دور الوسيط بين رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي والباجي قايد السبسي رئيس حزب نداء تونس في سياق ما يصطلح على تسميته يحكم الترويكا والجزائر مثل تونس تعاني كثيرا من انفلات الوضع الأمني وانتشار السلاح في ليبيا مع ما رافق ذلك من تنقل المقاتلين عبر الحدود المشتركة فعملية عين أميناس التي تمت في شهر جانفي 2013، كان انطلاق الجماعة التي نفذت هذا الاعتداء من الأراضي الليبية، لذلك فإن اهتمام الجزائر بما يحدث في ليبيا يعود إلى اعتبار أن أمنها من امن ليبيا وأن استقرار الوضع في جارتها من جهة الجنوب الشرقي يساعد في نجاح جهود مكافحة الإرهاب التي تقودها الجزائر منذ مطلع التسعينات القرن الماضي.

إلى جانب وجود من جهة أخرى استشعار الجزائر خطر الانفلات الموجود في ليبيا، يجب الإشارة إلى أنها تشعر بخطورة أن تكون محاطة بدول فاشلة وأخرى ضعيفة مثل مالي وليبيا والنيجر وموريتانيا مع الإشارة إلى ان الجزائر لها قواعد السياسة الدولية والإقليمية تقوم على رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولذلك لم تشارك ولم توافق على العمليات التي قادتها القوى الغربية في دول الجوار، وبالتالي فإن مقاربة موقف الجزائر المتصل بالملف الليبي من المهم أن يستند إلى رؤية سيادية شاملة وعدم الاعتماد على التعاطي الأمني والعسكري فقط والنظر إليه في اطار محاولة الحكومة الجزائرية استثمار علاقاتها مع الأطراف الليبية والتونسية والإقليمية لتقديم مشروع حل للمأزق اللّيبي.[1]

المطلب الثاني: المشروعات الغربية والروسية في ليبيا بين السلم والحرب

تخضع السياسات الغربية والروسية المتصلة بالملف الليبي لاعتبارات عدة أهمها ملف الإرهاب والهجرة غير الشرعية والنفط وتختلف هذه المحددات من دولة إلى أخرى، فروسيا وامريكا ليست معنيتين بملف الهجرة غير القانونية نحو الضفة الشمالية للحوض المتوسط الغربي، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية ترقب بقلق

[1] – ريم محمد موسى، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، الخرطوم–السودان، جامعة بحري، قسم العلوم السياسية، 2016، ص 21

بالغ تمدد ونشاط الجماعات الدينية المتشددة في ليبيا والمناطق المحيطة، أما روسيا فقضية مكافحة الإرهاب التي اتخذتها ذريعة لتدخلها في سوريا 2015، يمكن أن تستخدم أيضا ذريعة للتحالف مع خليفة حفتر الذي ما أنفك يعلن ان الجيش الذي يتزعمه شرق البلاد يستهدف في معاركه وانشطته القتالية الجماعات الأرهابية في حين ترى أوروبا أن أمن جنوب ليبيا هو من أمن جنوب أوروبا.

فهل يمكن القول أن موسكو ستقف في النهاية مع الطرف الليبي المنتصر ام انها تميل نحو دعم الخيار العسكري لحسم النزاعات الليبية والذي يمثله الجيش الوطني بقيادة خليفة حفتر، وهل تتوافق الرؤية الغربية مع الرؤية الروسية حول الواقع الليبي؟

بغض النظر عن نتائج الإجابة عن مثل هذه الأسئلة فإن ذلك لا يمنع ان موسكو أكدت أكثر من مرة انها تريد أيضا العمل على تقريب وجهات النظر بين الطرفين المتصارعين في ليبيا وتسعى إلى تحقيق توافق سياسي يرضي جميع الأطراف.[1]

ومن جهة أخرى تجد روسيا نفسها مضطرة إلى التعامل أكثر وبجدية مع حكومة الوفاق الوطني التي تنال الاعتراف والدعم الدوليين، إذ يمكن العودة إلى تامين مصالحها في ليبيا عبر بوابة طرابلس وليس بنغازي، وكانت موسكو قد استقبلت وفدا سياسيا واجتماعيا لمدينة مصراتة يمثل قوات البنيان المرصوص وقد تم استقبال الوفد من قبل الرئيس الشيشاني المكلف بالملف الليبي من قبل الرئيس الروسي بوتين وهذا يؤكد ان موسكو لا تريد ان تتورط في ليبيا قبل ان تطلع على رؤى وأفكار مختلف القوى الفاعلة سياسيا وعسكريا على الأرض الليبية.

المطلب الثالث: براغماتية الموقف التركي حيال الأزمة الليبية

كانت براغماتية الموقف التركي حيال الأزمة الليبية قائمة على واقعية السياسة الخارجية التركية التي تسعى كما تفعل القوى الغربية إلى موازنة المكاسب والخسائر المحتملة التي تؤثر على مصالحها الوطنية قبل انتاج سياسة تدخل اتجاه الأزمة الليبية، حين بدأت الانتفاضة ضد نظام القذافي عام 2011.

عارضت تركيا في البداية أي عملية عسكرية ضد ليبيا ورأت أن التدخل العسكري في ليبيا له نتائج عسكرية كما قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في منتدى دولي في إسطنبول مضيفا إضافة إلى كونه عكسيا

[1] – الخطيب معتز وآخرون، تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل، ملفات، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر، 2014، ص 29-31

مثل هذه العملية يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة من ناحية أخرى انتقدت تركيا الموقف الغربي من ليبيا على المستوى الحكومي.[1]

ورأت أن دول الغرب تنظر إلى الشرق الأوسط وافريقيا على انها مجرد مصادر للنفط وبمعنى آخر فسرت تركيا سعي الدول الغربية للتدخل العسكري باعتباره فرصة للقوى العظمى، وفرنسا على وجه الخصوص لاستعادة نفوذها في شمال افريقيا بالإضافة إلى ذلك دعى أردوغان المجتمع الدولي على التعامل مع القضية الليبية من منظور انساني وليس على أساس المصالح النفطية وحسب الرؤى التركية أصبح الواقع الليبي مسرحا لمليشيات مختلفة وبالتالي من واجبها التدخل ودعم حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج المعترف بها دوليا، لكن ثمة أسباب أخرى وراء هذا التحول في سياسة تركيا تجاه ليبيا فإذا لم تنضم تركيا إلى الدول التي تضغط أكثر فأكثر على القذافي فإنها تخاطر ليس فقط بفقدان مصداقيتها التي اكتسبتها بصعوبة في المنطقة داعية إلى نهج المسار الديمقراطي، بل أيضا وصولها إلى الاقتصاد الليبي بعد هزيمة القذافي ويبدو من ذلك ان تركيا تريد ان تكون اكثر قدرة على توجيه مسارات التطورات من الداخل وكذلك لتحقيق التوازن بين الطموح الفرنسي للعب الدور الريادي خلال هذه العملية.[2]

ومن الجدير بالملاحظة ان الطريقة التي تصرفت بها تركيا خلال هذه الأزمة تشبه إلى حد كبير الطريقة التي استجابت بها البرازيل والصين والهند لدعوات تبني قرار الأمم المتحدة الذي سمح أخيرا بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا وكذلك اتخاذ بعض التدابير الاحترازية للمساعدة في حماية المدنيين من الهجمات العسكرية التي ساعدت في الإحاطة برجل ليبيا القوى معمر القذافي وفي محاولة جر تركيا إلى الحرب باتت ادراكات تركيا للأهداف التي تسعى لتحقيقها في ليبيا مشروعة وبالتالي أصبحت تركيا تهتم بشدة بالأزمة الليبية وجعلت منها قضية مركزية وهذا لما تكسبه تركيا من مصالح وعلى عدة مستويات في شرق المتوسط وجعل من ليبيا بوابة شمال افريقيا.

[1] – ادريس محمد، تركيا وتحديات نظرية العمق الاستراتيجي، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2016، ص 63.

[2] – نفس المرجع

الفصل الثاني

تعتبر تركيا ليبيا دولة مهمة اجندة المصالح التركية وتعتبر من الدول القليلة التي حدد الرئيس اردوغان لها مبعوثا خاصا لمتابعة العلاقات معها، حيث تجتمع في ليبيا لتركيا عدة مصالح اقتصادية وسياسية وامنية، كما ان ايبيا مفيدة لتركيا على عدة محاور فهي جزء من شرق المتوسط واحد بوابات تركيا لإفريقيا ولها أهمية أيضا في علاقات تركيا مع اتحاد الاوروبي[1]

المبحث الأول: مرتكزات السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

على الرغم من الاختلاف الحاصل في تحديد المفهوم إلا أن العديد من المفكرين والباحثين قدموا محددات مفاهيمية فيما يخص مفهوم السياسة الخارجية فيعرف جيمس روزونياو السياسة الخاجرية على انها: "جزء من السلوك المتكيف للمجتمعات الوطنية التي تحركه باتجاه بيئتها الخارجية من الحفاظ على تدفقه لبنياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالحدود المقبولة والسلوك المتكيف"، أما دانيال باب فيعرف السياسة الخارجية على انها: "مجموع منظم للأفعال التي تتبعها الدولة في صياغة سياسيتها الخارجية".

أما روبرت كانتور يعرفها بالقول: "أن السياسة الخارجية الأكثر فعالية هي تلك المبنية على مجموعة من الاستراتيجيات القائمة على إدراك القيام باختيار منطقي يأخذ بعين الاعتبار كلا من الامكانيات المتاحة والغايات المرسومة"، وقد حدد ريتشارد سنايدر البيئات التي تؤثر على السياسة الخارجية فذهب أبعد من الآخرين فبعد أن حدد البيئتين الخارجية والداخلية كمؤثر مهم على عمل السياسة الخارجية فقد أضاف نمواجا ثالثا هو البيئة الاجتماعية والسلوكية وعملية صنع القرار لالك انطلق أساتاة العلاقات الدولية من ان مفهوم السياسة الخارجية مرتبط بثلاث أبعاد أساسية هي:

1-بيئة خارجية تتحرك فيها الوحدة السياسية.

2-مجموعة من الالتزامات الخارجية المعبرة عن مصالح الوحدة السياسية.

3-قدرات وامكانيات الدولة من القدرات اللازمة لتنفيذ الالتزامات وتحقيق الأهداف.[2]

[1] – محمد أبو عامر، تركيا و حلم إعادة انتاج دولة الخلافة العثمانية، مجلة السياسة الدولة، 2015، العدد 201 (ص20)

[2] - تيري ل. ديبل، استراتيجية الشؤون الخارجية، منطق الحكم الأمريكي، تر: وليد شهادة، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص 26.

المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية

من بديهيات العمل السياسي الخارجي الذي يهدف إلى تحقيق المصلحة الوطنية، التين تنطلق من المسؤولية الملقات على صانع القرار سواء أن كان فرد أم مجموعة مؤسسات مشتركة في العمل السياسي الخارجي بالتالي فإن هذا العمل يتضمن استخدام مجموعة من الأدوات بغرض توظيفها لتكون الأداة والداعم للعمل السياسي الخارجي لهذه الدولة أو تلك في توجهاتها الخارجية وتتضمن هذه الادوات الاقتصادية والأدوات العسكرية والأدوات الاعلامية.

❖ **أولا: الأدوات الدبلوماسية**

تتعدد الدبلوماسية من حيث الاستخدام والتطبيق، حيث يجعل من الدبلوماسية تتمتع بنوع من المرونة فهناك الدبلوماسية السرية والعلنية والجماعية والثنائية والرسمية، حيث تعتبر الدبلوماسية الاداة الرئيسية في تنفيذ السياسة الخارجية للدول.

❖ **ثانيا: الأدوات الاقتصادية**

للأدوات الاقتصادية الدور الكبير والمحوري في عالم السياسة الخارجية في شتى الجوانب فهذه الأدوات تحدد طبيعة العلاقات مع وضع محددات للسياسة الخارجية وفق مصلحة الوحدات الدولية فهي تؤثر بشكل فعال وقوي في ترسيم وتحديد السياسة الخارجية لغرض تحقيق الأهداف والمصالح الاستراتيجية للدول من خلال فرض العقوبات الاقتصادية على الدول.[1]

❖ **الأداة الاعلامية:**

يعلب الاعلام دورا فاعلا في السياسة الخارجية للدول الذي يبنى وفق المعطيات الاقليمية والدولية ويهدف إلى التاثير في مضمون الخطاب السياسي في العلاقات بين الوحدات الدولية فمن خلال الاعلام يستطيع صناع القرار عن توضيح وترجمة خطواتهم في السياسة الخارجية ويشير كيسنجر على اهمية الاعلام في السياسة الخارجية بالقول: "ان تنفيذ السياسة الخارجية يجب أن يكون مرتبطا بأجهزة الاعلام فهي إلى حد كبير سياسة خارجية إعلامية جماهيرية أو شعبية".

[1] - تيري ل. ديبل، مرجع سابق، ص 28.

❖ **رابعا: الاداة العسكرية**

في السابق تعد الأداة العسكرية من الادوات المهمة في تحقيق المصلحة الوطنية للوحدة الدولية، حيث تسعى الدول إلى الاكراه والتدخل بالقوة لتحقيق المصلحة الوطنية ولكن بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي تراجعت الأداة العسكرية لصالح الأداة الاقتصادية في تنفيذ والتاثير على مجريات وتوجيهات السياسة الخارجية للدول في تحقيق المصلحة الوطنية.[1]

المطلب الثالث: مرتكزات السياسة الخارجية التركية

إن ادراك الحكومة التركية الأولى لحزب العدالة والتنمية للمتغيرات الدولية التي أثرت في بنية النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، دفع بها إلى استيعاب الرأي العام وغدراك دوره في صنع القرار الخارجية التركي وقد أدى الجمع بين ارساء وترسيخ مبادئ والأسس العملية الديمقراطية في تركيا وسياستها الخارجية مع ثورة تكنولوجيا المعلومات إلى خلق رأي عام حازم ومتيقظ بشأن قضايا السياسة الخارجية وفي المقابل فإن هذا الرأي العام الجديد لديه القدرة على التاثير على صانع القرار وهذا عن طريق القطاع الاقتصادي الخاص لما له من دور فعال في النهوض بالاقتصاد التركي، ويمكن تلخيص أهم مرتكزات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية كالآتي:

- اطلاق الحريات الداخلية والتوفيق بين الحريات والأمن
- انتهاج سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار
- اتباع سياسة خارجية متعددة المسالك
- الانتقال من الدبلوماسية الجامدة إلى الدبلوماسية الفعالة النشطة
- التركيز على الجانب الاقتصادي

اليوم تمثل السياسة الخارجية التركية خروجا كبيرا عن التوجه السابق للسياسة الخارجية ولا سيما فيما يتعلق بتامين العلاقات الخارجية ومن الممكن القول أن النقلة النوعية الحقيقية التي لوحقت في السياسة التركية الحالية هي التسمية بعلاقات دولية أكثر تنوعا واكثر تعددا في توجهاتها.[2]

[1] - تيري ل. ديبل، مرجع سابق، ص 30.
[2] - جلال عبد الله معوض، تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج، شؤون عربية، العدد 68، نوفمبر 1999، ص 52.

المبحث الثاني: محددات التدخل العسكري التركي في ليبيا

بعد نهاية الحرب الباردة تحاول تركيا البحث عن دور إقليمي فاعل في المنطقة وخصوصا بعد وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم واستلامه السلطة في عام 2002 ,حيث اكتسب زعماء الحزب الثقة بالنفس، بأنهم قادرين على تنشيط الدور التركي في البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا وفي التأثير أيضا في الصراعات المحيطة بها من الدول الجوار وان تكون وسيطا مقبول عربيا والنزاعات العربية ,فكان التراث الليبي–الليبي فرصة ذهبية بالنسبة لتركيا لفرض وجودها وتطبيق مخططاتها على المدى المتوسط والبعيد وسعت بكل ثقتها في الحصول على نصيبها في اسيا بعد سقوط نضام القذافي.[1]

المطلب الأول: المحددات الاقتصادية

المحددات الاقتصادية ان العلاقات التركية–الليبية كان دوما إيجابية منذ العقود ,كما انها شهدت تصاعدا كبيرا في ظل حكومات حزب العدالة والتنمية، حيث أصبحت تركيا ثاني دولة بعد الصين في مجال المقاولات في ليبيا حتى عام 2014 وبلغت قيمة المشاريع فيها اكثر من 28 مليار دولار ,كما وصل حجم التبادل التجاري من الدولتي قبل قيام الثورة نحو 10 مليار دولار فضلا عن ان لدى تركيا عقودا فعلية بقيمة 15 مليار دولار موزعة علة مئات الشركات التركية و كان هناك نحو 30 الف مواطنا تركيا يعملون في ليبيا ,وعليه بدأ تأثير المصالح واضحا في موقفها ,وجعل التنافس الغربي على ليبيا يهدد مصالحها، لاسيما ان هذا الشعور كان موجودا قبل الثورة الليبية.[2]

مع الإشارة الى ان الدبلوماسية الاقتصادية التركية كان لها نشاق مكثف حيال ليبيا في مرحلة ما بعد نظام القذافي ,حيث كان لها دورا كبيرا في عقد اتفاقيات اقتصادية مهمة مع النظام الجديد ثم ما لبثت ان انحصرت هذه الاتفاقيات مع حكومة الوفاق المؤتمر الوطني العام في طرابلس عندما وقع الانقسام الداخلي.[3]

وقد اعتبرت تركيا تشكيل حكومة الوفاق فرصة لها ومخرجا ملائما من المأزق الليبي، ولذا كانت من أوائل الدول التي دعت فايز السراج لزيارتها واستضافته بعد الاتفاق ,ووعدت بتقديم كل اشكال الدعم لتشكيل حكومته، اذا اكدت تركيا لحكومة الوفاق انها تساهم في إعادة اعمار ليبيا ونهضتيها الاقتصادية ,كما

[1] – صفرة الهام، رهانات وتحديات مستقبل الدور التركي إقليميا، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 01، ص6

[2] – نفس المرجع

[3] أبو الفضل اللاينساوي, تدخلات القوى الإقليمية غير العربية في المنطقة ,مجلة السياسة الدولة ,2020 ,العدد 219

جاءت زيارة وزير الخارجية التركي جاويش اوغلو الى طرابلس في ماي 2016 لتؤكد على ان تركيا تولو سياستها في ليبيا أهمية كبيرة في المرحلة المقبلة، وانها تريد ان تكون الدولة الأولى التي تعبد فتح سفارتها في طرابلس، وانها تستعمل على إعادة اعمار ليبيا.[1]

ان واقع الامر يشير الى مجموعة من المحددات الاقتصادية وراء تحديد الموقف التركي حيال ليبيا ,اذا تعد الاستثمارات واعمال الشركات التركية ومنذ عقود مضت ,الحجر الأساس في توطيد العلاقات الاقتصادية التركية –الليبية منذ سقوط نظام القذافي في 17 فيفري 2011 ,لاسيما في ليبيا ,حيث غادر عدة رجال اعمال تركيين دولة ليبيا بعد نشوب الحرب الاهلية في عام 2012 بإعتبار ان ..... المستثمرين الاتراك مؤثرين في السياسة الخارجية لتركيا ,حيث يؤدون دورا ضاغطا في السياسة الخارجية التركية تجاه دولة ليبيا من اجل الحصول على عتود كبيرة في البرامج إعادة الاعمار في ليبيا.[2]

وعليه كانت التصريحات التركية التي ارتبطت بدعم حكومة الوفاق قد ارتبطت على الدوام بالتركيز على مساهمة تركيا في اعادة اعمار ليبيا و نهضتها الاقتصادية.[3]

المطلب الثاني: المحددات السياسية

يمكن القول ان تركيا بتبنيها خيار الوقوف مع الثورة الليبية وهو خيار رجل الدول الغربية كذلك هو اصلاح له وقفها السابق على ذلك حيث نلاحظ انها سعت الى تكريس تأثيرها في ليبيا عبر وسائل عديدة منها ترويج للنموذج التركي الذي تتبناه حزب العدالة والتنمية، ومحاولة الحفاظ على موقعها والانخراط سياسيا في ليبيا والانحياز ودعم أطراف سياسية قريبة منها ومن توجهاتها السياسية عندما حصل الانقسام الداخلي[4]

ففي البداية سعت تركيا ومن ورائها حزب العدالة والتنمية لتجاوز اثار موقف تركيا الأولى، وذلك من خلال التشديد على الهام الثورة ونضال اللبيين من اجل الحرية والكرامة والعدالة ثم السعي الى ترويج

[1] نفس المرجع

[2] –بلال أوصيف، التدخل العرسكري التركي في ليبيا وجدلية الانفصال في ظل الفشل الدولاتي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جانفي 2021، ص 1347

[3] نفس المرجع

[4] نفس المرجع

لحزب العدالة والتنمية في ليبيا عن طريق المسيرة الديمقراطية الصادقة ودراسة استراتيجية طويلة المدى لتغيير شكل جيد ..... [1]

ودائما من الناحية السياسية، سعت تركيا لتكريس جهودها مع مجموعة الاتصال الخاصة بليبيا والتي عقدت عدة اجتماعات في استنبول بعد الثورة لكن بعد انتخابات مجلس النواب في 25 افري 2013 والتي اسفرت عن فوز نواب غير مؤيدين لتركيا ودورها في ليبيا، ضعف هذا الدور التركي ولكي تستعيد تركيا تأثيرها وجهودها انخرطت في النزاع الداخلي حول الشرعية بين مجلس النواب المؤتمر الوطني العام وإنجازات كليا الى المؤتمر، وأصبحت الداعم الدولي. ...

اما إقليميا فقد خشيت تركيا ان تخسر ليبيا، كما خسرت مصر في ظل حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي حيث تنظر الى معظم دول الخليج العربي والتي ساندت مصر ودعمت السيسي، تسعى الى تجميع دول الاسلام السياسي في ليبيا والذي تدعمه تركيا، ولذلك تصور الوضع القائم في ليبيا على انه تنافسا اقليميا بين تركيا ومن جهة ومعظم دول الخليج العربي من جهة أخرى، وهذا الامر قد يحرك تركيا من مكانتها وموقفها ونفوذها هناك.[2]

إذا اعتقد المسؤولين الاتراك ان الحكومة مجلس النواب في ليبيا تحت تأثير ونفوذ الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ومن ثم فإن الخلاف التركي–المصري سوف ينعكس على النزاع في ليبيا وحرمان تركيا من مصالحها وخلفاتها في المنطقة، حيث اصبحت ليبيا تشكل مأزق للسياسة التركية، لاسيما بعد ان قررت الحكومة الليبية طرد شركات التركية العاملة في البلاد في اكتوبر 2015، بعد ان اتهاماتها بأنها تصدر الاسلحة للجماعات الاسلامية التي تسيطر طرابلس. [3]

لقد أدركت تركيا ان التحول نحو دعم حكومة الوفاق سيضمن لها عدم تمكن فرنسا على وجه الخصوص والغرب بشكل عام من النفوذ بالمصالح والتأثير في المستقبل ليبيا، على الرغم من رغبتها في التخلص من مأزق العزلة التي باتت تعيش تجاه سياستها في ليبيا منذ بدية الثورة في فيفري 2011 اذ وجدت في تشكيل حكومة الوفاق الفرصة في تعزيز نفوذها في الضفة الجنوبية الشرقية للمتوسط. [4]

[1] –البشير علي الكوت، الذور السياسي للقبيلة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، ص 109–110

[2] – نفس المرجع

[3] – بلال أوصيف، مرجع سابق، ص1350

[4] محمود سمير الرئيس ,ليبيا في سياسة تركيا الخارجية معادلات الشرق والغرب ,مركز الجزيرة، 2019

فعلى الرغم من اعتراف تركيا بها ومع الوفاق برئاسة السراج كسلطة شرعية لليبيا، الا ان شرق ليبيا بأكمله هو خارج سيطرتها وكذلك بعض المؤسسات في الغرب لا تعترف بسلطة حكومة الوفاق، وعليه فإن مؤسسات حكومة الوفاق قد اصيبت بالشلل جراء الانقسام السياسي، فضلا عن المشكلات المالية، الامر الذي جعل الازمة الليبية لم تكن تعني تركيا وحدها بل جميع الجهات الاقليمية والدولية الفاعلة في هذه الازمة، وعليها ان تتحمل الاعباء في ليبيا لحين عودة الدولة الى الاستقرار الامني والاقتصادي والسياسي.[1]

تعد منطقة شرق المتوسط نقطة تقاطع مهمة طريق لنقل وعبور صادرات الطاقة إلى الغرب من الشرق الأوسط، حيث تتمتع المنطقة بموقع استراتيجي بفضل خطوط أنابيب النفط والغاز، حيث يتم نقل الملايين من براميل النفط الخام إلى الأسواق الغربية من خلال هذه النقطة الجغرافية المهمة.

ووفقا للتقرير الذي نشره مركز المسح الجيولوجي الأمريكي تشير التقديرات إلى وجود طاقة استعابية هائلة شرقي المتوسط من الهيدرو كربون ويمكن حصرها فيما يلي:

1-وجود 345 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي.

2-وجود 1.8 مليار برميل من النفط الخام.

3-وجود احتياطي النفط يقدر بـ 7 مليار برميل و2.5 تريليون من الغاز الطبيعي في المنطقة المحيطة بجزيرة قبرص.

وبناء على الأرقام الواردة المذكورة يقدر اجمالي احتياطي الطاقة في شرق المتوسط بـ 30 مليار برميل من النفط، حيث أن القيمة السوقية الاجمالية المقدرة هي 1.50 تريليون دولار.

وهذا يعني تلبية احتياجات تركيا من الغاز الطبيعي لـت 573 عام وهذا ما انعكس على موقف تركيا شرقي البحر المتوسط وبالخصوص ليبيا باعتبارها البلد الذي يتمتع بأطوال خط في شرقي المتوسط وكل ذلك يصوغ لسياستها المتعلقة بالجرف القاري والمواقف والجهود المبذولة لحماية الحقوق الأساسية للقبارصة الأتراك المالك المشارك لهذه المنطقة الجيوسياسية المهمة ومن هنا يمكن تلخيص سياسة تركيا اتجاه المنطقة بايجاز على النحو التالي:

1-تركيا مستمرة وبحزم في الحفاظ على الجرف القاري وحقوقها البحرية.

[1] نفس المرجع. (ص26)

2-تركيا مستعدة للحوار مع جميع الأطراف لحماية مصالحها.

3-ان نهج تركيا بشأن هذه المسألة يتماشى مع القانون الدولي.

4-سعي الجانب التركي لحد الآن لأن يصبح عنصر المواد، الهيدروكربونية، عنصر السلام والاستقرار ويسهم في تطوير التعاون الإقليمي وجعل من كل ما ذكرناه آنفا بأن تركيا قامت بخطوة استراتيجية في معادلة شرق المتوسط ومسألة مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا هي مسألة حياة او موت، مع الإشارة إلى ان أطروحة تركيا فيما يخص شرقي المتوسط تعتمد على أساس الحقوق والقانون الدولي والمصالح القائمة، وعلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق البحار ومستندة على الاتفاقيات المماثلة الموقعة بين الدول على مدى التاريخ.[1]

وفي ظل هذا الاهتمام التركي أزاء المنطقة قد يسهم القرار التركي في الدعم العسكري لحكومة الوفاق الوطني والتي يوجد مقرها غرب ليبيا في العاصمة طرابلس في توحيد الجهد الحربي للمكونات العسكرية التي تقاتل إلى جانبها لصد هجوم مليشيات خليفة حفتر والانتقال إلى مهمة حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة الغربية من ليبيا، هذا إذا أدرك الأتراك ان حكومة الوفاق الوطني لن تكون مقتنعة دوليا ما لم ينجح في إقامة جيش وطني وتتجاوز الحالة الفصائلية التي لا تستطيع الدول الاوروبية والدول العربية الجارة التعامل معها بوصفها دولة وقد يدفع غالتدخل العسكري التركي إذ يئس حفتر وحلفؤه من السيطرة على العاصمة طرابلس إلى العودة إلى طاولة المفاوضات والاتفاق على حل سياسي للأزمة، لكن تبقى هناك محاذير من أن تؤدي التدخلات الخارجية على اختلافها إلى أطالة أمد الأزمة والصراع وتحوله إلى حرب وكالة إقليمية ودولية تهدد مستقبل الدولة ووحدتها الجغرافية.[2]

ولتدعيم تركيا لخطواتها وقرارها فعلت دبلوماسيتا في دول الجوار الجغرافي لليبيا بهدف توضع طبيعة الدور التركي ومصالحه في الأراض الليبية، وأجرى وزير خارجية تركيا مولود تشاويش أوغلو زيارة إلى الجزائر في أكتوبر 2019 والتقى خلالها نظيره الجزائري واتفاقا على الحل السياسي للأزمة الليبية وفي تونس قام الرئيس التركي بزيارة قصيرة هناك حيث انعكس الصراع الليبي على هذه الدولة المجاورة لليبيا،

[1] - بلال أوصيف، مرجع سابق، ص 1352

[2] - نفس المرجع

حيث اتفق على إقامة تعاون بين البلدين لتقديم الدعم السياسي للحكومة الشرعية في ليبيا، ونلاحظ من خلال كل هذه التحركات التركية بأن هذه الأخيرة عملت على ازدواجية القوة الصلبة ولقوة الناعمة.[1]

المطلب الثالث: المحددات الجيوسياسية

لقد رات تركيا في استصدار قرار التدخل العسكري للناتو في ليبيا على انه فرصة للدول الكبرى ,لاسيما فرنسا ,لاستعادة نفوذها التقليدي في شمال إفريقيا وعليه قد شعرت تركيا بأن هذا التدخل قد يهدد مصالحها الاستراتيجية في المنطقة ,لاسيما ان هذا الشعور بالمنافسة كان موجودا قبل الثورة الليبية ,فقد برزت من خلال لهجة التحدي في تصريح وزير الخارجية التركي انذال احمد داوود اغلو اذا صرح في 2009 ان لدى تركيا ميراثا من الدولة العثمانية ,وان الغرب ولاسيما فرنسا يصفون حزب العدالة والتنمية بأنهم العثمانيون الجدد ,وان تركيا تفتح على العالم كله حتى في شمال افريقيا.[2]

ومع ذلك فاستقراء طبيعة المقاربة التركية ازاء اساسيتين مرتبطتين ببعضهما البعض اولهما:

الشرق الاوسط وتغيراته مما يدفع بتركيا الى التكيف مع هذا التغيير وثانيهما ان التكيف التركي مع الازمة الليبية بالصورة الملائمة من شأنه ان يعظم مصالح تركيا في المنطقة على جميع الاصعدة الاقتصادية الامنية والسياسية.[3]

ويرى الكثير من المحللين السياسيين بأن الدور التركي ازداد بشكل كبير في المنطقة بعد تدخلها في الازمة الليبية وما ترتب عنه من احداث تغير طفيف في الخريطة. للمنطقة العربية بصفة عامة والمنطقة المتوسطة بصفة خاصة وبالموازاة مع تراجع القوى العربية، تعزز الدور التركي لملاء الفراغ الاقليمي المتزايد الذي سينجم عن انشغال دول المنطقة بقضايا الداخلية وعجزها عن النهوض بأدوارها الخارجية بفاعلية.[4]

وتمثل تركيا بديلا استراتيجيا اقليميا مهما وان كان تفصيل التعاون المتوازن معه يتطلب تحقيق الشروط معنية من اهمها زيادة الوفاق الوطني داخل تركيا نفسها ووضوح اولويتها مع نجاحها في معالجة مشكلاتها داخليا، حيث تعتبر الازمة الليبية بالنسبة لتركيا منعطف حاسما في بسط نفوذها في المنطقة

[1] – عمار جعفر، العزاوي، مرجع سابق

[2] نفس المرجع

[3] بلال أوصيف، مرجع سابق، ص1352

[4] نفس المرجع

رغم التحديات الكبيرة التي تنتظر السياسة الخارجية التركية، نظرا للروابط التي تربط تركيا بالمنطقة العربية، تاريخيا، ثقافيا، سياسيا، جغرافيا، اقتصاديا، بل ان تركيا تحولت وبفضل ديناميكية تحركاتها وتفاعلها حيال القضايا العربية الى طرف رئيس وفاعل على مسرح الاحداث[1]

ويرى المحلل السياسي التركي علي حسين باكير، ان تركيا من خلال تدخلها العسكري ودعمها لحكومة الوفاق الليبية لإيجاد وضعية تسمح لأنقرة بالتفاوض مع روسيا بشأن تدخلها في ليبيا والضغط على الدول الاوروبية والاقليمية لوقف دعمها للحملة التي يشنها حفتر على العاصمة طرابلس والت بآت بالفشل الذريع. [2]

وفي خصم هذه الاحداث المصارعة في ليبيا وقطعت كل من تركيا وحكومة الوفاق اتفاقية التعاون الامني شملت التدريب العسكري وتوقيع مذكرة تاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر المتوسط وهذا تم في عام 2019 وتهدف الاتفاقية الى تحجيم دور كل من ايطاليا وفرنسا حيال الجنوبية الشرقية للمتوسط ,وقد يسهم القرار التركي في الدعم العسكري لحكومة الوفاق الوطني وهي الحكومة الشرعية في البلاد ,في توحيد الجهد الحربي للمكونات العسكرية التي تقاتل الى جانبها لصد هجوم القوات الليبية الشرقية مع حلفائها على العاصمة طرابلس والسعي الى الانتقال الى مهمة حفظ الامن والاستقرار في المنطقة الغربية من ليبيا، هذا اذا ادرك الاتراك ان حكومة مع الوفاق لن تكون مقنعة دوليا مالم تنجح في اقامة جيش وطني وتتجاوز حالة الفصائلية التي لا تستطيع الدول الاوروبية والدول العربية الجارة التعامل معها بوصفها دولة وقد يدفع التدخل العسكري التركي، الى العودة الى طاولة المفاوضات والاتفاق على حل سياسة للازمة لكن تبقى هناك محاذير من ان تؤدي التدخلات الخارجية على اختلافها الى اطالة امد الازمة الليبية وتحوله الى حرب وكالة اقليمية ودولية تهدد مستقبل الدولة ووحدتها الجغرافية ,وهذا تسعى تركيا جاهدة الى تسريع وتيرة تنفيذ مخططتها وتجسيد الاطراف المتنافسة باستعمال ورقة التدخل العسكري[3]

[1] سعد حقي ,التنافس الدولي وضمان امن النفط ,مجلة العلوم السياسية ,2011 ,العدد 43

[2] نفس المرجع (ص29)

[3] نفس المرجع

المبحث الثالث: تداعيات التدخل التركي في ليبيا

تثير بعض السياسات والمواقف، في ربيع للدول العديد من التساؤلات والجدل حول اسبابها، عندما تتعلق هذه السياسات، بإثارة حروب او تدخل عسكري او اثارت مشاكل على الصعيد الدولي وبطبيعة الحال فإن لكل خارجية للدولة عوامل واسبابا رئيسية تطلق بدورها بعض المحددات وردود الافعال وتداعيات المشروع الاستراتيجية الذي توشك ان تشرع بتنفيذه تركيا.

المطلب الأول: الدفع باتجاه انهاء الصراع في ليبيا سلميا[1]

لم تنجم ليبيا منذ الاطاحة بنظام معمر القذافي بالسلام عقب تمرد دعمه حلف الناتو ولاسيما القوى الاوروبية المتوسطية افرزت بعد سنوات حكومة الوفاق بقيادة فايز السراج عام 2015 تسلمت السلطة بطرابلس باتفاق سياسي مدعوم اهميا اعقبها ظهور حكومة اخرى منافسة شرق ليبيا وهو امر عزز بروز قوة حفتر ذي المحاولة الانقلابية الفاشلة عام 2014 والذي انسحب بعيدا عن طرابلس ليعود مجددا بدعم خارجي وداخلي يرفض تمكين مقاومة الوفاق لأسباب تتصل بالإسلام السياسة وتدفق النفط الليبي للأطراف الاوروبية المتوسطية ,مما يسجل في ليبيا شأن الصراع الدائر فيها ان ابرز اطرافه تتمثل في مقاومة الوفاق وبرلمانها ومن ورائه مليشيات تدعمها كل من مصر والامارات ،ويأتي التدخل التركي وفق رغبة حكومة الوفاق التي باتت مهددة من طرف قوى خليفة حفتر، واسسهم ما اقدمت عليه تركيا وحكومة الوفاق بكل ما فيه من مفاجئة وجرأة ادتا إلى اتجاه القوى داخل ليبيا نحو قبول سيناريوا كل سلمي والتفاوض بشأنه عقب الضغوط المتعددة على فايز السراح وحفتر ومنها الضغط الروسي على حفتر وقد كان مدعوما منها وكانت تعول عليه في حال سيطرته على كامل التراب الليبي لضمان مصالحها عقب دفع روسيا لدعوته لتجنب تزايد الضحايا، ثم ما اعقبه من تأثير، مقدمات التدخل التركي، وما لروسيا معها من تفاهمات ،دفعها للتأثر على حفتر للجلوس الى طاولة المفاوضات مع رفضه التوقيع مذكرة بهذا الشأن وهو أمر يوفر لروسيا مزيدا من الاستثمارات في مجال إعادة اعمار البنى التحتية وانشاء مشاريع مختلفة لليبيا كمد سك الحديدية وزيادة صادراتها

ومع ما يجعل الولايات المتحدة طرفا دوليا يميل الى جانب الوفاق الوطني بطرابلس الا انها تدعم جهود التفاوض بين الأطراف الليبية وصولا لحل سلمي في ليبيا يحفظ مصالح الولايات المتحدة الامريكية اما

[1] بلال أوصيف، مرجع سابق

الدول المغاربية فهي تدعم استقرار ليبيا ،لكن مع تفاوت الرؤى التي لا تخرجها عن الاطار العام لتحقيق السلام ومنها تونس بوصفها عضوا جديدا غير دائم لمجلس الامن حيث رفضت عرض تركيا للتحالف معها واعانتها في التدخل في مسار القضية الليبية، فقد رفض رئيسها بن سعد ذو الخليفة الدستورية في إطار رده على دعوت تركيا للتحالف عقب زيارة اردوغان لتونس وعقب تصريح وزير الخارجية مقاومة الوفاق بوجود بوادر التحالف يضم كل من تركيا، وحركة الوفاق ،وتونس، والجزائر، وهو امر دفع قيس بن سعيد للتأكيد بأن أي تصريح يأتي خلاف ذلك لا يلزم التصريح بذلك الا صاحبه وان ليس لأحد الحق تجاوز وزيادة تونس التي تبني قراراتها بنفسها وانها داعية لحل سلمي وقد اصبت به تركيا نفسها بذلك وكما تقدمت بريطانيا بمشروع قرار يخفي الى سحب المرتزقة من ليبيا في اطار ابداء قلق اممي من تفاهم الصراع الليبي عقب لقاء برلين الإقرار حظر شامل لدخول الأسلحة الى الأراضي الليبية وتكثيف جهود الرقابة عليها ومحاولة نزع شامل للسلاح يخفي الى التفاوض والوصول الى حل سلمي يدعمه دعوة الأطراف المعنية وهم: الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الافريقي، جامعة الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية وممثلو الأمم المتحدة

المطلب الثاني: التداعيات المجتمع نحو تحقيق مصالح مشتركة.

من المعروف ان ليبيا تمتلك ثروات كثيرة أبرزها النفط الليبي ومن أبرز مزاياه قربه من مستهلكيه الأوروبيين وهي ثروات تكفي الشعب الليبي البالغ عدده ستة ملايين نسمة يؤسس استخراجه وتسويقه لمشاريع استثمارية تستدعي شركاء شكل عامل جذب لهم في استثمارية وبالتالي فتح الباب امام استدعاء تأثرهم في الازمة الليبية وسعيهم الحثيث في تبوء موقع مؤتمر ضمن افاق حلها ولا تخرج ذلك عن جل الأطراف ذات التأثير كذلك في الازمة، لما للنفط الليبي وثرواتها من أثر في ظل السعي الدؤوب من الدول ولا سيما الأوروبية منها على دعم امن الطاقة لها بذلك.[1]

ومع كل ما قد قيل من الجانب التركي، فلم يكن غائبا النظر في ليبيا ومنطقة شرق المتوسط بعيدا عن الافاق الاقتصادية والاستثمارية فصانع القرار التركي يدرك مقدار ثروات ليبيا ويدرك كذلك حجم التقديرات للثروات التي يحتويها عمق المتوسط من جهة الشرق ولهاذا جاء تأكيد تركيا من خلال وزير الطاقة والموارد الطبيعية فاتح دونماز بأن انجاز تراخيص خاصة بالتنقيب المتصل بالمناطق الخاصة بالصلاحية البحرية التي حددها الاتفاق الليبي–التركي، سيكون خلال أشهر قليلة مقبلة وتجدد تركيا مداخل بناء

[1] بلال أوصيف، مرجع سابق، ص 1352

علاقتها بليبيا بما يتجاوز أجانب العسكري ليمدد فيشمل تعزيز الروابط الممتدة تاريخيا، والروابط المشتركة ثقافيا، وكلها تعكس غايات مشتركة تجملها العناية المشتركة بمستقبل ليبيا لتكون امنة مستقرة. [1]

وقد ادركت تركيا ان ذلك لا يجري نحو تحقيقه مالم يتوفر السلام والاستقرار في ليبيا وفي المنطقة شرق المتوسط كذلك، ولهذا حذر الرئيس التركي من المنطقة ستشهد حالة الفوضى مالم تتحقق تهدئة عاجلة، الى سلام شامل وعادل واستقرار دائم وبخلاف ذلك ستنزلق الأمور في ليبيا لتكون مشابهة لما يجري في سوريا.[2]

ومع الاتفاق التركي – ليبي قد اثار ردودا قوية من لندن اليونان و كذلك مصر الا انه في حقيقة جاء ردا على ما سعت اليه كل من اليونان ،وقبرص اليونانية بسعيها الابرام اتفاق مع كل من إسرائيل ومصر ولبنان والأردن ومنتدى غاز شرقي ،الذي ارادت بها الصاق الفرد بتركيا من خلال ما عدته تركيا عزلا لها وابعادها من منطقة شرق المتوسط وهذا امر يؤكد ان لدى تركيا قناعة بضرورة الانتفاع من سائر الأطراف الدولية المعنية بالمنطقة تامطلة عليها ،ولا يمكن تصور وسعي تركيا لحرمان الدول الاخرى من حق تقدره لنفسها دون غيرها ،ولا ان تقع فيما وقعت به الأطراف الأخرى التي حاولت وفق الرؤية باتفاقاتها المشار اليها أعلاه [3]

وما يؤكد رغبة تركيا في ذلك ما جاء في إطار محاولة تركيا تنقية الأجواء مع الأطراف المعنية الليبية وما يعقبها مما لاب ومنها مع مصر تحديدا وقد جاءت في مظهرين:

الأول: تأكيد رغبة تركيا في ارساء سلام عادل وشامل في ليبيا وما يمكن ان يحقق استقرار فيها وان تركيا لا يمكن ان تقدم في حال من الأحوال على قتال الدولة عربية، فضلا عن الدول الإسلامية، وهي إشارات تؤكد تفضيل الخيار السلمي من تركيا.

الثاني: تأكيد وجود دوافع للتعاون والاستعداد التركي لإقامة علاقات مع مصر، حيث اكدت تركيا وفق الموقف الرسمي انها لن تقاتل دولة عربية او مسلمة نضرا عن نهجها السلمي، وقد تكون تركيا أحسن بديل لمصر وهذا ما اكدت عليه اتفاقيات اليونان وقبرص الجنوبية وإسرائيل.[4]

[1] ام هاني وفايزة ،تأثيرات الازمة الليبية على منطقة شرق المتوسط ،مجلة الدراسات الاستراتجية ، 2017 ،العدد 122
[2] نفس المرجع
[3] بلال لوصيف، مرجع سابق، ص 52.
[4] نفس المرجع

الفصل الثالث

لا تزال العلاقات الوطيدة بين تركيا وليبيا في تصاعد مستمر وبدى ذ لك جليا من خلال الدعم التركي وعلى كافة المستويات لحكومة فايز السراج المعترف بها دوليا وقد كشفت مذكرة التفاهم الموقعة بين تريا وليبيا في 27 فيفري 2019 في مجالات التعاون الأمني والعسكري وتحديد مناطق النفوذ البحرية مدى متانة العلاقة التاريخية بين تركيا وليبيا في ضوء هذه المسارات سوف نلقي الضوء على التوجهات السياسية التركية نحو ليبيا بعد ثورة فيفري 2011.[1]

المبحث الأول: تطور العلاقات التركية – الليبية بعد عام 2011.

جددت تركيا الخطوط الأساسية في سياستها التي تتبعها في ليبيا من خلال تأكيد وحدة الأراضي الليبية وضرورة التغيير السياسي في اطار مطالب الشعب المحققة ففي 16 أفري 2011 عقب الثورة الليبية زار رئيس وزراء تركيا آنذاك أردوغان طرابلس وبنغازي برفقة وفد يضم العديد من الوزراء واجرى لقاءات مع قادة المجلس الانتقالي الوطني وعلى راسهم مصطفى عبد الجليل ومحمود جبريل فكانت هذه مؤشرا على صفعة جديدة لبناء علاقات متينة بين دولة تركيا وليبيا بعد سقوط نظام القذافي، حيث مثلت الثورة الليبية منذ بداية اندلاعها في فيفري 2011 تحديا كبيرا للسياسة الخارجية التركية حيال ليبيا ومع تفاهم الازمة الليبية السياسية ولشرعية ودخول أطراف أخرى فيها وتصاعد التهديدات التي يواجها حلفائها في طرابلس وزيادة الضغوط الدولية الأوروبية بشكل ظاهر لإيجاد تسويق للازمة الليبية، أدركت تركيا أهمية الخروج من العزلة في موقفها اتجاه ليبيا و الاتساق مع الجهود الدولية لضمان دور مستقبلي لها في ليبيا، وذلك تحولت سياستها الى الدعم الكامل لحكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج والاعتراف بها كممثل شرعي لشعب الليبي بدعوى لتوصيل لتسويق سياسي بين الليبيين على الرغم من استمرارية معارضة بعض حلفائها لهذه الحكومة.

المطلب الأول: الموقف التركي من الثورة الليبية وتطوره منذ بداية الثورة في ليبيا في فيفري 2011

سعت تركيا الى مبدا اتخاذ رد فعل سريع إزاء الاحداث الجارية في ليبيا، ورغم وجود راي عام في تركيا يساند الثورة الليبية الى ان ذلك لم يجعل حكومة حزب العدالة والتنمية تتوافق والحملة السياسية والإعلامية

[1] - يسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017، 24.

ضد نظام القذافي، اذ طلبت من القيادة السياسية في ليبيا تقديم التنازلات للشعب حفاظا على وحدة البلاد ومستقبله وقد أعطى هذا الموقف انطباعه على البداية بان تركيا قد انحازت الى جانب القذافي.[1]

ويمكن القول ان موقف تركيا انطلق من دافعين اساسهما:

1-المصالح اذ ان العلاقات التركية الليبية في ظل حكم معمر القذافي كانت إيجابية منذ عقد كما انها شهدت تصاعدا كبيرا في ظل حكومات حزب العدالة والتنمية حيث أصبحت تركيا ثاني دولة بعد الصين في مجالات المقاولات في ليبيا حتى عام 2014 وبلغت قيمة المشاريع فيها اكثر من 28 مليار دولار، كما وصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين قبل قيام ثورة 2011 و بالضبط سنة 2010 نحو 10 مليار دولار فضلا على ان لدى تركيا عقود فعلية بقيمة 15 مليار دولار موزعة على مئات الشركات التركية، وكان هناك نحو 30 ألف مواطن تركي يعملون في ليبيا، وعليه بدا تأثير المصالح واضح على دولة تركيا حيال ليبيا بعد عام 2011 بسبب اندلاع الثورة الليبية [2]

2-تنافس النفوذ مع الغرب: فقد رات تركيا في استدار قرار بتدخل عسكري للناتو في ليبيا على انه فرصة للدول الكبرى لاسيما فرنسا لاستعادة نفوذها التقليدي في شمال افريقيا وعليه فقد شعرت تركيا ان هذا التدخل قد يهدد مصالحها ودورها في المنطقة، لاسيما ان هذا الشعور بالمنافسة كان موجودا قبل الثورة الليبية، فقد برز من خلال لهجة التحدي في تصريح وزير خارجية تركيا آنذاك أحمد داوود أغلو في 23 فيفري ان لدى تركيا ميراثا من الدولة العثمانية وان الغرب لاسيما فرنسا يصنف خزب العدالة و التنمية على انهم العثمانيون الجدد وان تركيا تنفتح على العالم كله حتى شمال افريقيا[3]

لكن موقف تركيا قد تحول عن هذه الدبلوماسية واختارت تأكيد ملف الناتو والمشاركة في حملته على نطاق واسع وتقديم الدعم الكامل للمجلس الانتقالي في ليبيا ومشاركته في وضع خارطة الطريق لليبيا، وأصبحت أحد أعضاء مجموعة الاتصال الخاصة لليبيا، وهذا كله يفسر على ان تركيا لا تريد لن تكون خارج اتجاه السياسة الراهنة، فهي تريد ان تكون جزءا من عملية صنع القرار بخصوص ليبيا وفي الوقت نفسه ادركت تركيا ان تركيا مخاطر تنتظرها إن لم تنسق مع تدخل الناتو فهذه المخاطر ليست فقط تضر بمصالحها ومصداقيتها وانما قد تصل الى حكومتها من الوصول للاقتصاد الليبي بعد إزالة نظام القذافي وفي هذا السياق فان الدعم التركي و الوقوف الى جانب حكومة الوفاق في ليبيا انما يعبر عن الحقائق التالية:[1]

[1] - شوايل عاشور، تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 22-23 يناير، 2014، ص 5-6

[2] - عمر التير مصطفى، ربيع ليبيا: لا شيء تغير سى الوجوه والأسماء فقط، بيروت، لبنان: مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص 60.

[3] - شوايل عاشور، مرجع سابق، ص 8

-تعاظم فعالية السياسة التركية الخارجية في شمال افريقيا

-مساندة القوى التي ساندت إثر المتغيرات السياسية التي شهدتها المنطقة، اذ تعتبر تركيا ليبيا أحد المعاقل بعد فشل تلك القوى في مصر وسوريا واليمن.

-كما ان الدعم التركي يضيف لتركيا شريكها في الشرق الأوسط بدلا من مواجهتها ككتلة تجمع مصر وإسرائيل وقبرص واليونان وبشكل منفرد اذ تعمل هذه الدول على استبعاد تركيا في ظل التنافس على موارد الطاقة الهائلة المكتشفة في شرق المتوسط والتي تقدر بحوالي 305 ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي و1.7 مليار برميل من النفط الخام والتي تنظر اليها تركيا على انها مصدر قوة في سلوكها الخارجي.

المطلب الثاني: محطات ومسار العلاقات التركية-الليبية بعد ثورة فيفري عام 2011

تطورت العلاقات التركية -الليبية بعد ثورة فيفري 2011ومرت بعدة محطات وهي كالتالي:

-المرحلة الاولى وبداية الثورة الليبية في 5أفريل 2011 توجه نائب وزير الخارجية الليبي عبد العاطي لعبيدي الى تركيا بحثا عن وساطة تركيا والتي لم تنقطع معها شعرة معاوية عنها تنقذ القذافي من أرضية فالملتقى هناك بالمسؤولين ان الاتراك ولكن كشفت مصادر حضرت الاجتماعات بان أولوية تركيا في ليبيا تلك المرحلة في وقف الاعمال العدائية، حيث كانت الجهود التركية حازمة وواضحة في ليبيا بما يحقق مع النظرة الدبلوماسية لوزير الخارجية التركي آنذاك احمد داوود اغلو وكانت المبادرة التركية تتضمن وقف انطلاق النار ووقف الهجوم على المدنيين وانسحاب قوات القذافي من المدن التي اعيد احتلالها وتحديدا مصراتا والجبل الغربي واجد أبا واطلاق صراح المعتقلين والمظلومين من قبل النظام القذافي وادخال المعدات الأساسية وتامون حرية الرأي والتظاهر السلبي والبدي بعملية الانتقال السياسي تتضمن رحيل القذافي وفي المرحلة الثانية تتضمن مبادراتها الاستفتاء على الدستور واجراء انتخابات حرة و نزيهة.[1]

ان الموقف الترى في ليبيا متصوف من ضل عسكري للناتو على ان معظم الدول الكبرى وخاصة فرنسا لاستعاد نفوذها في شمال افريقيا ومهما فقد كان له موقف رسمي والشعبي التركي تجاه الثورة الليبية مسبقا مع خيارها في دعم مطالب الثورة والتغيير السياسي الذي نادى بها الليبيون الا ان الازمة السياسية الداخلية التي بدأت في ليبيا منذ عام 2014 وتطورت بعد ذلك الى صراع عسكري مع محاولة اللواء خليفة حفتر

[1] ماجد هديب، واقع الوقات التركية الخليجية واتجاهاتها المستقبلية المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، ديسمبر 2018. (ص42)

لانقلابه على الحكومة الوطنية الشرعية صعبت الموقف التركي لتصاعد لصالح الشعب الليبي بشكل أكثر وضوحا وحزما.[2]

المرحلة الثانية والموقف التركي الى انسجم مع جهود الشرعية لامة ثورة في ليبيا حيث أخذت تركيب على عاتقه مساندة خيارات الشعب الليبي في الانتقال السياسي والحوار الوطني ولذا دعمت اتفاق في المغرب في ديسمبر 2015 الذي اعتبر بع عملية انتقال سياسي برعاته وتركيا بجانب مع الوفاق الوطني والمعترف بها دوليا في طرابلس وفي المقابل الموقف التركي المتناغم مع المقاربة الاصلية والذي تحرك تحت صفف الشريعة الدولية تبين العدد في الأطراف والإقليم والدولي مواقف لا تتناسق فحسب مع المساعي الدولي تعمل الازمة الليبية سياسيا بل حتى مع المواقف الرسمية والمعنية بهذه الدولة هكذا اصطدمت المساعي التركية ذات النضرة الإيجابية للعب دور مؤثر في ليبيا.[1]

المرحلة الثالث وموقف تركيا العام لحكومة الوفاق الوطني حيث بعد رفص خليفة حفتر للحل السياسي، جاءت خسارته في السيطرة على طرابلس، حيث صرح بان التدخل التركي على الأرض قام بقلب الموازين ولم تتوقف الاهتمامات المتجددة بالتدخل في الازمة الليبية على الرغم من أن الموقف التركي تجاه الازمة الليبية والمسندة لعلاقات تاريخية تربط الطرفين بتحرك تحت سقف الشرعي الدولي وتتوافق مع المساعي الأممية لإجاد حل سياسي للازمة وفي ظل هذه التجاذبات والمتغيرات على ارض الواقع الليبي قام رئيس الحكومة الليبية فايز السراج بزيارة تركيا ولقاء الرئيس التركي رجب اردغان واكدت القيادة التركية بانها لا تعترف الا بالمجلس الرئاسي حكومة الوفاق الوطني سلطة شرعية في ليبيا حيث تم على اثرها تفعيل اتفاقيات التعاون بين الطرفين عام 2012 وخاصة فيما يضمن المجال العسكري والدعم اللوجستي وفي نهاية المطاف وقعت الدولتان التركي والليبي مذكرة التفاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية في حوض المتوسط في 27 نوفمبر 2019 خلال لقاء رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فايز الشراف بالرئيس التركي الطيب رجب اردغان وكان ذلك تطورا نوعيا في العلاقة بين البلدين فهذا إن دل على شيء يدل على مستوى العلاقات الدبلوماسية المتطورة و النفوذ التركي في ليبيا[2]

طور حزب العدالة والتنمية، منذ وصوله إلى السلطة عقيدة «العثمانية الجديدة« كمقاربة سياسية تحاول التوفيق بين قيم الجمهورية الأتاتوركية والمجد الإمبراطوري العثماني، خدمة لمصالح الحزب الداخلية

[2] يسرى أوشريف، مرجع سابق، ص 29

[1] - مصدق حسن، الأزمة في ليبيا: صراعات متداخلة ظاهرها سياسي وباطنها تنافس على الثروات، العرب، في العدد، 9965، 2015، ص 53.

[2] نفس المرجع

والخارجية. فسخر الحزب كل أدوات البروباغندا للتعريف بها وإقناع الأتراك باحتضانها كمشروع إستراتيجي يصل حاضرهم بماضي إمبراطوريتهم.

وبعد أن تحقق القبول الداخلي للمشروع الجديد، خصوصا بعد تحقيق النمو الاقتصادي منذ وصول الحزب إلى سدة الرئاسة؛ عمل القادة الأتراك على توسيع مجالهم الحيوي عربيا وفي شمال أفريقيا، مستثمرين موجات «الربيع العربي» وما نتج عنها من فراغ سياسي. فبعد سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي في تونس، في عام 2011م، وفوز حركة النهضة في الانتخابات؛ تعززت العلاقات بين البلدين بشكل غير مسبوق، وأصبح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نموذجا في أوساط الإسلاميين بتونس[1].

وبالإضافة إلى التقارب بين موقفي حكومتي البلدين المؤيد لـ«حكومة الوفاق« الوطني في طرابلس، فإن أردوغان قام في نهاية عام 2019م بزيارة تونس رفقة وزيري الدفاع والخارجية ومدير المخابرات، في وقت كان يجري فيه التحضير في أنقرة لإرسال جنود أتراك وعتاد عسكري إلى ليبيا لدعم «حكومة الوفاق». ثم قام رئيس حركة النهضة الإسلامية ورئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي بزيارة إلى تركيا في 12 يناير 2020م، جوبهت بانتقادات ومطالب شعبية بسحب الثقة منه الندوة التركي في الأزمة البرية التداعيات السياسية والأمنية دوغان في تحويل التراب التونسي لقاعدة لوجيستية لتركيا، وذلك تقارير عن هبوط طائرات تركية في الجنوب التونسي محملة بمواد ليبيا[2]

فقد توهجت العلاقات بينها وبين تركيا مع وصول حزب «العدالة والتنمية» إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002م، ومنذ ذلك الوقت زار أردوغان الجزائر ثلاث مرات، الأولى في عام 2006م عندما كان يشغل منصب رئيس الوزراء، والثانية في فبراير 2018م، ثم الزيارة الأخيرة في يناير 2020م؛ وفي سياق محاولات إيجاد منفذ سلمي للأزمة الليبية على الحدود، فتحت الجزائر باب التشاور مع أنقرة بعد تدخلها في ليبيا؛ وعلى الرغم من توافق الجزائر مع تركيا حول حكومة السراج على أنها الحكومة المعترف بها دوليا؛ فإن لديها تحفظات حول الدور العسكري التركي في ليبيا، خصوصا في ما يخص استعانة أردوغان بالمرتزقة من سوريا، وهو يغذي مخاوف جدية لدى الجزائر حول انعكاسات وجودهم على البلاد أمنيا[3].

[1] – مالك عوني، الجوار إعادة انتاج الفشل: لماذا تديم مشاريع إعادة البناء، سراب الدولة في الشرق الأوسط، مجلة السياسية الدولية، عدد 208، أفريل 2017، ص 44–46

[2] - فطيمة نعمي، التدخل العسكري في ليبيا بين التبرير الإنساني والتوظيف السياسي، 2017، ص 24-25.

[3] – أبي سمرا محمد، طرابلس ساحة الله وميناء الحداثة، دار الساقي للنشر، 2017، 105

2-المصالح الاقتصادية

بذلت تركيا جهودا واسعة من أجل التغلغل الاقتصادي في دول المغرب العربي التي يبلغ عدد سكانها نحو 110 ملايين نسمة تقريبا (الجزائر 42.3 مليون نسمة، والمغرب 42.1 مليون نسمة، وتونس 12 مليون نسمة، وليبيا 7 ملايين نسمة، وموريتانيا 4 ملايين نسمة حسب إحصائيات 2018م)، وقد قفزت قيمة صادرات تركيا إلى دول المغرب العربي بعد أحداث «الربيع العربي» إلى نحو 6.570 مليارات دولار في 2018م مقارنة بنحو 4.857 مليارات دولار في 2010م، بفضل التقارب مع الأنظمة الجديدة التي تشارك أحزاب إسلامية في حكمها. وفي المقابل لم تحقق الدول المغاربية شيئا يذكر من التقارب مع إسطنبول، إذ تراجعت قيمة صادرات هذه الدول إلى تركيا بنحو 2.4 مليار دولار، مسجلة عجزا تجاريا ضخما (3). فقد ارتفع العجز التجاري للمغرب من 4.4 مليارات درهم مغربي عام 2006م، إلى 16 مليار درهم عام 2018م (4)؛ وأصبحت تونس تخسر كل عام نحو 374 مؤسسة متخصصة في النسيج نتيجة لمنافسة المؤسسات العالمية لها في الأسواق التونسية، خصوصا التركية والصينية؛ وفاق العجز التجاري التونسي 750 مليون دولار(5). أما الجزائر التي تعد أكبر شريك تجاري لتركيا في أفريقيا فقد تخطى حجم الاستثمارات التركية فيها عتبة 3 مليارات دولار، ويسعى الجانبان إلى رفعها إلى 5 مليارات دولار (6). كما تحتل المرتبة الرابعة في ترتيب الدول الممونة لتركيا بالغاز الطبيعي، إذ تم الاتفاق في[1]

عام 2014م على تزويد أنقرة منه لمدة عشر سنوات، وبلغ حجم الواردات من الغاز صناعة النقود التركي في الأزمة الليبية التداعيات السياسية والأمنية تركيا عام 2018م حوالي 4.4 مليار متر مكعب.[2]

بأهمية بالغة منذ تولي الرئيس أردوغان الحكم في عام 2003م، عزيز علاقاتها بدول القارة وأعلنت سنة 2005م «عام القارة الأفريقية»؛ وأول من وضع التوجه الإستراتيجي التركي تجاه أفريقيا هو وزير الخارجية التركي الأسبق أحمد داود أوغلو، الذي لخص السياسة الخارجية التي انتهجها حزب «العدالة

والتنمية» والمتمحورة حول استعادة الحضور التركي إلى المناطق التي كانت تحت حكم الإمبراطورية العثمانية، واستخدم الحزب هذا التحشيد التاريخي لتحقيق فائدة اقتصادية وسياسية قوية، حيث تتمتع القارة الأفريقية بالأراضي الخصبة، والثروات المعدنية والنفطية، وتعد سوقا واسعة للمنتجات التركية وللاستثمارات الناجحة، وقال أوغلو: «إن القرن 21 هو قرن آسيوي في أوله وأفريقي في نهايته «

[1] – جون آر برادلي، ما بعد الربيع العربي/ كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، كتاب–مترجم، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013، ص 2015.

[2] – نفس المرجع.

بدأ توسّع تركيا في أفريقيا بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وأجرى الرئيس أردوغان منذ العام 2005م أربعين زيارة لست وعشرين دولة، تم فتح عدد من السفارات والوكالات فيها، وباتت أفريقيا منطقة إستراتيجية بالنسبة إلى تركيا، فاستأجرت تركيا ميناء سواكن في عهد الرئيس السوداني السابق عمر البشير على البحر الأحمر أمام ميناء جدة مقابل 4 مليارات دولار دفعتها قطر؛ وكانت جزيرة سواكن تحظى بمكانة مهمة في عهد الدولة العثمانية، إذ كانت مركزا لبحريتها في البحر الأحمر، وبعد قيام الثورة السودانية في ديسمبر 2018م دخلت العلاقات بين السودان وتركيا منعطفا ارتفعت فيه الأصوات مطالبة بإعادة النظر في اتفاقية ميناء وجزيرة سواكن، إذ ترى الحكومة الانتقالية أن الوجود التركي هو تمثيل لجناح الإخوان المسلمين» ودعما للحكومة السابقة[1].

المبحث الثاني: معوقات العلاقات التركية الليبية

ترغم الأجهزة التشريعية والتنفيذية المختلفة القائمة حاليا على في دولة ليبيا من خلال تفسيرات مختلفة للثغرات القانونية التي ظهرت في لحظه الانعطاف السياسي الذي شهدته ليبيا بعد الثورة فأعلن المؤتمر الوطني العام الذي جاء على راس عمليه إثر انتخابات عام 2012 غير شرعيه كما وافق على عدم نفاذية الاحتقان السياسي الليبي معلنا المجلس الرئاسي مجلس فاقدا لشرعيه كما وافق على عدم نفاده اتفاق السياسي الليبي.[2]

المطلب الأول: الازمة السياسية والتنافس على الشرعية.

بحث جوانب الازمه السياسية في ليبيا موازنه القطاع الامني اذان احد جوانب ازمه القطاع الامني الازمه السياسية وفي قلب ازمه القطاع الامني يوجد خليفة حفتر الذي اسس حكما عسكريا في شرق ليبيا وتمت صدامه اخر مهمه تجب مراعاتها لفهم عمقي الازمه وهي حقيقه فتفادها ان قسما كبيرا من الامن ام المذكورون ترددت على السنه مديري هذه المجالس وكوادر وحدوده حولهم والمعنى ان اعداد المنضمين الى هذه المناقشات داخل المجلس الوطني العام ومجلس النواب ومجلس الدولة العالمي تتراوح بين 20 و50 شخصا وان قسما كبيرا من أعضاء هذا المجلس غير معنين في الحوار والخطاب ومن المؤكد ان النقاشات

[1] – هاني سليمان، العلاقات المدنية–العسكرية، والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 66–68.

[2] - جون آر برادلي، ما بعد الربيع العربي، مرجع سبق ذكره، ص 222

التي جرت داخل هذه المجالس غير معنيين في هذا الحوار والخطاب ومن المؤكد ان النقاشات التي جرت داخل هذا المجلس وفيما يناسبها قطاع الامن والجماعات والمؤسسات الدينية.[1]

لهذه الازمة السياسية مزاعم الشرعية التي يطلقها كل ممثل تقيد حركته تركيا في ليبيا ومن هنا تصب تركيا جل مساعها في حل هذه الازمة الليبية وتدعم مبادرة الأمم المتحدة للمجلس الرئاسي الذي أسس من اجل وضع حد في البيئة المتفشية في البلد من خلال احتواء جميع الأطراف في ليبيا بيد ان الدعم الإقليمي والدولي الموجه الى المجلس الرئاسي لم يبلغ حتى الان الموقف الذي يتمكن من خلاله تخطي مشكلاته الى جانب هذا يتحول المجلس الدراسي مع تقدم الأيام يصبح احد جوانب المعضلة في ليبيا ويحيد عن المسطر المتمثل في تنفيذ الموكلة واعلان رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج وقف اطلاق النار بعد لقائه مع خليفة حفتر في باريس الامر الذي جعل من المهمة الملقاة على عاتقه مثيرة لمزيد من الجدل.[2]

وبتحول إضافات المجلس الرئاسي الى فريضة بسائر المحلية ويمنح خطاباتهم ومزاعمهم بالشرعية وبذلك يصحى من غير اعفاء المجلس مرشحين للاعتراف بهم إقليميا ودوليا وتنال تركيا أيضا نصيبها من المطالب التي تصب في هذا المنصب وبذلك نجد ان دول المنطقة من أمثال مصر والامارات العربية المتحدة والأردن الى جانب الداعمين الدوليين أمثال روسيا تقدم دعما فعليا للاجئين الفاعلين من خارج المجلس الوطني وتعمل على قلب صراع الشرعية[3]

وفي طرابلس في جانب اخر بداة تتداخل مع النخب السياسية وتصبح جزء من السياسة من جانب اخر ولهذا السبب تشكل في ليبيا قطاع امن خارج توظيف المجتمع العسكري وبعيد كل البعد عن المؤسساتية ومراقبة السلطات الشرعية والتنفيذية وازمة القطاع الأمني واحدة من العواقب التي تجعل من مصالح تركيا وعلاقاتها صعبة التجسد على الواقع الليبي وبالتالي لابد من إيجاد حل سياسي تعالج معضلة الشرعية في قطاع الامن لكن مدى شرعية المسلحين من غير الجماعات المسلحة التابعة للمجلس الرئاسي حاليا لازال غامضا على حد تعبير القوى الدولي والأمم المتحدة.

فبينما يتم من جهة فرض حظر الأسلحة على القوى التابعة للمجلس الرئاسي والجماعات المسلحة المناهضة لحفتر من القوى الإقليمية ومن دون عائق يتم اقتراح الحل السياسي بواسطة المجلس، الرئاسي وتقوم الازمة الحاصلة في القطاع الإقليمي لذلك اللازمة السياسية، في هذه الحال تبقى شرحيا وجها لوجه مع اهتمامات

[1] – ايمان بن قدور، الوجه الآخر للعولمة، الربيع العربي أنموذجا، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، 2018، ص 66-69

[2] - بشار جميل أبو دقة، الإصلاح السياسي في 25 كانون الثاني/يناير 2011 الثورة: دراسة عن النخب وممارسات النظام السياسي، أطروحة ماجستير جامعة الملك سعود.

[3] – نزيه ايوبي، تفخيم الدولة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 2011، ص 13-14

باطلة يطلقها اللاعبون العسكريون من خارج التسلسل الهرم والسياسي والعسكري في اطار مواقف واضحة مما يتم مصالح بعض دول الجوار في المنطقة بالمتقابل تراعي تركيا حدود الشركة المرسومة في اطار مبادرة الأمم المتحدة والتوافقات الدولية تتحاشى ان تكون طرف في الازمة الأمنية الراهنة او تحاول ان يكون لها موقع على الساحة التي اتمته فيها الجهات الفاعلة المحلية والى والدور بدور حاسم من دون ان تبدي الحساسية للازمة بان مراعات هذه الحدود [1]

استخدمت تركيا قوتها الناعمة في أفريقيا وقدمت نفسها على أنها أكثر انصافا مع هذه الدول من الوجود الغربي، واستطاعت أن تفرض شراكتها في هذه القارة التي يزيد عدد سكانها على 1.2 مليار نسمة، بناتج محلي إجمالي يبلغ حوالي 2.5 تريليون دولار. وبلغ حجم التبادل بين أنقرة والعواصم الأفريقية نهاية عام 2019م أكثر من 20 مليار دولار، بعد أن كان في مستوى 3 مليارات في عام 2003م و100 مليون دولار عام 2000م؛ وقعت تركيا، اتفاقيات تعاون تجاري واقتصادي مع 46 بلدا أفريقيا، إضافة إلى اتفاقية تحفيز ماية الاستثمارات بشكل متبادل مع 28 دولة، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع 12 دولة القارة السمراء.

النقود التركي في الأزمة الليبية التداعيات السياسية والأمنية ضد أوروبا في الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي في 03 وتوقف المفاوضات في عام 2016م؛ اندفعت تركيا لابتزاز الاتحاد

ورقة اللاجئين السوريين الذين فتحت لهم حدودها ومكنتهم من التدفق نحو أوروبا ما أدى إلى عبور قرابة 900 ألف لاجئ إلى هناك في يناير وفبراير من عام 2016م. على إثرها، وقع الاتحاد الأوروبي مع تركيا إتفاقية تقضي بوقف تدفق المهاجرين إلى دوله مقابل منح تركيا 5.6 مليار يورو)؛ ويبدو أن أردوغان يخطط مرة أخرى لمقايضة أوروبا بعد تغلغله في ليبيا بورقة المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء من الدول الأفريقية، إن سقطت «حكومة الوفاق».[2]

المطلب الثاني: التدخلات الخارجية والانقسام في مؤسسات الدولة.

تسعى تركيا الى البقاء صمن حدود الشرعية التي تشكلت مع المبادرة الأممية بشأن حل الازمة في ليبيا ويتبين القول ان مجالات عمل تركيا في ليبيا تصيب بينهم تعطيل مهمة الاتفاق السياسي الليبي والمجلس الرئاسي من قبل الاعبين الاقليمين والدوليين ودعم بين الأمم المتحدة موقفا واضحا في هذا اثار وما يعزز

[1] - هاني سليمان، مرجع سابق، ص 71

[2] – سعاد خالدي، دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات في العالم العربي/أزمة الربيع العربي انموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، 2017، ص40

هذا التصور هي تصريحات خليفة حفتر والتحالف الذي يقوده والتي تناهض تركيا وتهددها حيث ردت تركيا عليها في اطار الآداب الدبلوماسية لان حفتر يريد قطع سبل النجاح امام المجلس الرئاسي الذي تدعمه تركية ومن وراء كل ذلك ضرب مصالح هذه الأخيرة والتشويش على عملية اسلام التي تصب في [1]صالح الجهة الشرقية لليبيا و التي تحاول قدر المستطاع الى الاستحواذ على المنافذ الاستراتيجية واستغلال المنابع النفطية التي تزخر بها المنطقة وكل ما ذكرناه سالفا.[2]

تسبب في استنتاج بعص مؤسسات الدولة في ليبيا وشلل بعضها الاخر، وتسبب هذا الوضع كذلك بمشاع طرف الحوار الليبي في العلاقات التركية الليبية[3]

فرغم اعتراف تركيا بالمجلس الرئاسي بلفة نشر على ليبيا فإن الشرق الليبي بأكمله خارج سيطرة المجلس الرئاسي وكذلك بعض المؤسسات في الغرب الليبي لا تعترف بسلفة المجلس الرئاسي بالمقابل أصيب المؤسسات التي تعرف بسلطة المجلس الرئاسي بالشلل جراء الاقتسام السياسي وغياب الرقابة، والمشكلات المالية وأسباب أخرى مشابهيه وكان وزير داخلية المجلس الرئاسي قد قال في وقت ان وزيرة الداخلية حتى عن تغطية نفقات والعجز عن التواصل مع الجهات الفعالة الضرورية من اجل التعاون والتنسيق في هذا الشأن وعودة الشركات التركية الى العمل في بليبيا يخلف مشكلة فيما يتعلق بالتعاون التجاري التحولات المالية وانتقال الأموال بين تركيا و ليبيا بدا انه من الضروري التشديد على ان مشكلة الطرف الليبي في الحوار هذه لم تكن تعني تركيا وحدها .[4]

ومن المنطلق ان تركيا تختلف عن غيرها من القوى الدولية وبعض بلدان المنطقة التي تسعى لتكوين عنصر فعالا في ليبيا في انها حدود الشرعية التي رسمتها الأمم المتحدة، تحاول تركيا بأقصى جهد ان توفر الامن لشركاتها إذا ما شرعت بعملها، والى جانب ذلك تظهر مشكلة اخرى تتمثل في كيفية اجراء الحوالات المالية وانتقال الأموال بين تركيا وليبيا في حال جدي إتمام فعليات الشركات التركية في ليبيا بنجاح من خلل تخطي كامل الشالات المذكورة فا الحوالات المبالغ بين البلدين تعد ازمة كبيرة بسبب عدم رفع الحضر المطبق على المصريين في ليبيا واختلاف سعر الصرف بين المصرف المركزي والتسوق الحرة بمقدار أربعة اضعاف ومن جانب اخر كشف مشكلة المحاورين عن نفسها مع شروع تركيا بفرض التأشيرة على ليبيا اعتبارا في يوم 25 سبتمبر 2015 م لدواع امنية فتركيا التي رجعت سياسية التصرف بصرامة اكثر في

[1] – سلام أحمد السواعير، توجهات السياسية الخارجية الأردنية تجاه أزمات الربيع العربي (2011–2017) رسالة مجستير، جامعة الشرق الأوسط

[2] سعاد خالدي، مرجع سابق، ص 44

[3] – سلام أحمد السواعير، مرجع سابق

[4] - أحمد البرصان، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها. مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن 2016،ص 422.

موضوع الرحلات في ليبيا الى تركيا لدواع أهمية عاشت مشكلة في إيجاد من تحاورهم بخصوص تبادل المعلومات والاستخبارات ببقاء البيروقراطية الأمنية في البلد معرضة للانقسام المذكور[1]

هذا السبب اضطرت تركيا لاتخاذ قرار فرض التأشيرة على ليبيا فكان فرض التأشيرة هذه ضربة موجعة على التجارة بين البلدين التي انتظرت على تجارة حقائب الصفر منها عام 14 هـ وأصيبت هذه الفعليات التجارية التي يسريها الليبيون عائليا او في مستوى إدارة الاعمال الصغيرة بالفشل والإخفاق بسبب إجراءات التأشيرة المفروضة على الطرف الليبي ان تحول العلاقات التركية الى تعاون متبادل يكون ممكنا بحل مجالات الازمات المذكورة انفا و كل خطوة تتخذ من[2] اجل القضاء على الازمات الكبيرة المذكورة تساهم في تطوير العلاقات التركية الليبية وهذا يعني انه يجب اتخاذ الخطوات الواردة ادناه حول إمكانات التعاون وحل المشكلات بدلا من انتظار حلها بغية تطوير العلاقات التركية الليبية ومن اجل اتخاذ هذه الخطوات في سبيل تخطي الازمات وبناء علاقات سليمة ينبغي على تركيا ان تعير ليبيا مزيدا من الاهتمام و ان تنوع مصادرها من المعلومات المتعلقة بالساحة وتطور علاقات اقوى مع القوى الأمنية والدولية الفاعلية في ليبيا وتتبع بين الفنية والأخرى سياسية خارجية استبيانيه عبر استراتيجيات وحلول تعمل على تطويرها وفي هذه النقطة سيتولد فرص تعاون مهمة بين بين تركيا وليبيا اثناء عملية إعادة اعمار ليبيا والتي باتت امرا لا مفر منه بعد ثورة فيفري 2011 ان ما تمت إزالة الازمات المذكورة باسم تركيا فعال

المطلب الثالث: الصدام الروسي–التركي في ليبيا

يعبر الصدام الروسي–التركي على الأراضي الليبية من العوائق التي تحول بين بناء تركيا علاقاتها مع دولة ليبيا نظرا للوزن الجيوسياسي لروسيا في شرق المتوسط، مع التذكير ان روسيا انحصر دورها بعد سقوط نظام القذافي في عام 2011 بتحقيق عدة أهداف استراتيجية طويلة المدى منها ان بكون لروسيا نفوذا بحريا واسع في المتوسط والحصول على حصة كبيرة في الاستثمارات في قطاع النفط والغاز الليبي، بما يمنح روسيا مكانة متقدمة في التحكم بسياسات الطاقة في العالم،[3] واستثمار موقع ليبيا كبوابة للتبادل التجاري مع افريقيا شمالا وجنوبا وكموطئ قدم على بعد دقائق فقط من قواعد الناتو في جنوب افريقيا وغذ تمكنت موسكو من تعزيز مكانتها في ليبيا فسيكون ميناء طبرق ودرنة العميقان في ليبيا مفيدين للقوة البحرية الروسية من الناحيتين اللوجيسية والجيو استراتيجية، وكل ما ذكرناه آنفا يجعل الباب مفتوحا على جميع

[1] - منى عبيد، أبعاد تغيير النظام السايسي في ليبيا، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد

[2] احمد البرصان، مرجع سابق، ص 430

[3] – ادريس محمد، تركيا وتحديات نظرية العمق الاستراتيجي، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2016، ص 33.

الاحتمالات فيما يخص مآلات العلاقات الروسية–التركية في ليبيا ومدى تأثيرها على العلاقات التركية–الليبية وكما هو معلوم تريد روسيا تقاسم النفوذ مع تركيا في ليبيا، حيث تسعى روسيا إلى تقاسم المصالح مع تركيا في ليبيا مع العلم أن المعارك لم تحسم بعد على الأراضي الليبية في ظل التجاذبات العسكرية بين شرق ليبيا وحلفائها وغرب ليبيا وحلفائها من جهة أخرى.[1]

ومع سعي تركيا بكل قوة إلى إمضاء اتفاقيات مع ليبيا وضرب عرض الحائط بالمخاطر التي تهدف بالواقع الليبي، ربما سيكون التأثير الروسي في ليبيا من اهم أسباب نسف كل هذه الاتفاقيات بين تركيا وليبيا، لأن روسيا تدرك جيدا أن الاتفاقيات التي أمضيت بين تركيا وحكومة الوفاق يجعل من تركيا رقم صعب في معادلة القوى في المتوسط وكل هذه التجاذبات والاهتمامات بين روسيا وتركيا سيصعب من الحل السياسي في ليبيا نتيجة محاولتهما تقسيم مناطق النفوذ في ليبيا وبالتالي وجب على الدولتين إيجاد وتشكيل آلية تعاون تمكن كل طرف من تحقيق مصالحة وهذا ما يعزز تفعيل العلاقات التركية–الليبية ولو على المدى المتوسط.[2]

ويمكن حسر سياسة روسيا في ليبيا ودورها بعد الإطاحة بنظام القذافي عام 2011 ويسعى الرئيس الروسي بوتين لتحقيق عدة أهداف استراتيجية طويلة ويمكن الإشارة والحديث عن الدعم الروسي المزدوج حيث قام المشير حفتر منذ عام 2015 برحلات واتصالات مع موسكو لطلب الدعم مقابل وعود بمنح روسيا اتفاقات الطاقة وإمكانية دخول الموانئ التي طمحت إليها فقبل بوتين العرض وبدأت أشكال من التعاون كان أولها نقل العشرات من جنود حفتر الجرحى إلى روسيا لتلقي العلاج تلاها دعم حفتر دبلوماسيا في الأمم المتحدة وتقديم المؤونة العسكرية وتزايد المدربين الروس في ليبيا، وعلى صعيد الطاقة بدأ مشروع ليبي–روسي مشترك للنفط والغاز الطبيعي بالعمليات في بنغازي في افريل عام 2020 وفي حين تميل موسكو بشدة نحو خليفة حفتر إلا انها أقامت روابط أيضا مع حكومة السراج ويتماشى هذا النهج المزدوج مع استراتيجية بوتين الإقليمية التي تستلزم إقامة اتصالات مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسين من اجل وضع انفسه كصانع قرار.[3]

ويمكن القول أن مآلات العلاقات الروسية–التركية في ليبيا لها تاثير مباشر وفعال على العلاقات التركية–الليبية، لأن تركيا وروسيا تسعيان إلى اقسام النفوذ والمصالح واحتمال تعقد الوضع ويحدث صدام في ظل

[1] – نفس المرجع

[2] – ادريس محمد، ، ص 38

[3] – احمد البرصان، مرجع سابق، ص 433

ضبابية المشهد الليبي ونعقيده وفي التطورات العسكريت والسياسية المتلاحقة في الواقع الليبي المعقد فقد تؤول الأمور إلى حصول مواجهات عسكرية بين الطرفين، أما الاحتمال الثاني فهو أن يكون هناك تفاهم وتصالح استراتيجي بين تركيا وروسيا على تقاسم النفوذ والمصالح في ليبيا، فالأتراك والروس أظهرت أنه على الرغم من التوتر والأزمات التي يمكن أن تشوب العلاقات بينهما فإنهما يعرفان كيفية تجنب المواجهة المباشرة وتشير التجربة السورية في السنوات الأخيرة إلى إمكانية تعايش أردوغان مع نظيره الروسي رغم تناقض مواقفهما العسكرية والسياسية كما حدث في سوريا.[1]

وفي ضوء هذه الاحداث المتسارعة والمتأزمة على أرض الواقع في ليبيا، سوف يصعب الخيار العسكري التركي–الروسي الحل السياسي في ليبيا وربما تحاولان تقسيم مناطق النفوذ في ليبيا وتشكيل آلية تعاون تمكن كل طرف من تحقيق مصالحه وكل هذه المعطيات تصعب من توطيد العلاقات التركية والتي تريد تمتينها وبكل الوسائل مع الطرف الليبي للأهمية الجيوسياسية لليبيا وامتلاكها من الثورات ما يجعل الاقتصاد التركي ينمو بوتيرة متسارعة، ضف إلى ذلك محاولة جعل تركيا من ليبيا بوابة للاقتراب من القارة الافريقية، حيث أحاطت تركيا افريقيا أهمية بالغة منذ تولي الرئيس أردوغان الحكم وباتت افريقيا منطقة استراتيجية بالنسبة إلى تركيا وهذا الطموح وهذه التصورات تتقاسمها معها روسيا وبالتالي يمكن حصر مناطق النفوذ في ليبيا بين شرق ليبيا بدعم روسي وغرب ليبيا بدعم تركي ومآل هذا الانقسام في النفوذ سيعيق مصالح تركيا السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية، باعتبار أن تركيا تريد بناء علاقات مع الطرف الليبي على جميع الأصعدة ومختلف المستويات لتبقى قوة إقليمية ومعادلة صعبة في شرق حوض المتوسط [2]

كانت تركيا تحتل ليبيا قرابة 360 سنة تحت راية الغزو العثماني التي اتسمت بالقمع، ما نتج عنه اندلاع عدة ثورات أسفرت عن تنازل الدولة العثمانية عن ليبيا لإيطاليا في عام 1912م مقابل بعض الجزر بموجب اتفاقية (أوشي لوزان)؛ وبناء النقود التركي في الأزمة الليبية التداعيات السياسية والأمنية انفية صرح أردوغان بأن هناك مليون تركي يعيشون في ليبيا، وعليه مثل كمال أتاتورك الذي كان مقاتلا في الجيش العثماني في رمة الليبية بصورة متسارعة لصالح الجيش الوطني الليبي، ما دعا حكومة فايز السراج إلى طلب الدعم والتدخل من تركيا لتعزيز عمليات ميليشياتها في مواجهة تقدم قوات الجيش الوطني، وخلال أشهر قليلة من وصول الدعم العسكري التركي تغيرت موازين القوى على الأرض لصالح حكومة السراج التي باتت في

[1] – منى عبيد، مرجع سابق

[2] – عباس بوغالم، تقرير عن الملتقى الدولي: ليبيا بعد أربع سنوات، مركو دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل، ص 156

موقع أقوى وأفضل في أي مفاوضات مستقبلية للوصول إلى تسوية تقرر مصير ليبيا، ومن بين ثنايا هذا التدخل تبرز عدة دوافع حفزت تركيا للتدخل وهي:

الدوافع الاقتصادية والتجارية

أ-قطاع الطاقة

يشكل النفط في ليبيا الذي اكتُشف منذ عام 1958م وبدأ إنتاجه رسميا في عام 1961م، نحو 94% من موارد البلاد وتوجه عائداته للإنفاق على قطاعات كثيرة، ومنذ اندلاع أحداث الثورة الليبية، تأثرت أعمال الإنتاج والتصدير وخرجت معظم الشركات النفطية العاملة في مجالات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج والصيانة وتوقف إنتاجه في يناير 2020م بواسطة رجال القبائل بعد إغلاقهم غالبية الموانئ والحقول النفطية في شرق وجنوب البلاد، وتردّت وفقا لذلك الحالة المعيشية للمواطنين[1].

تسعى تركيا جاهدة عبر مسارات مختلفة، وبالاستفادة من أجواء الحرب الليبية للخروج بحزمة مكاسب تمكنها من تأمين مصدر دائم للطاقة، إذ ظلت على مدى العشرين عاما الماضية تستورد 95% من احتياجاتها النفطية من ليبيا، بل ستسعى لأن تلعب دور موزع النفط الليبي إلى أوروبا بدلا عن المؤسسة الوطنية الليبية للنفط؛ وحسب نشرة «أوبك» لعام 2017م، تحتل ليبيا المركز الخامس عربيا في احتياطي النفط الخام المؤكد، الذي يصل إلى 48.5 مليار برميل، وهو ما يعادل 3.76"% من الاحتياطي العالمي. بينما تتصدر السعودية الدول العربية بأكبر احتياطي مؤكد يصل إلى 263.9 مليار برميل، يمثل 20.7% من الاحتياطي العالمي؛ وبالنسبة للاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي، جاءت ليبيا في المركز الثامن عربيا باحتياطي النقود التركي في الأزمة الليبية التداعيات السياسية والأمنية[2]

مع توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في البحر المتوسط والاتفاقية الأمنية بين الحكومة التركية، وحكومة «الوفاق الوطني» الليبية برئاسة فائز السراج في 27 نوفمبر 2019م، دخلت ليبيا في خضم تجاذبات وتوترات، ما دفع أطرافا كثيرة محلية ودولية للعمل على تقويض الإجراءات التركية في ليبيا. لقت المذكرتان

رفضا إقليميا ودوليا لكونهما تتجاوزان صلاحيات السراج وفق اتفاق الصخيرات، كما أن الاتفاق البحري ينتهك قانون البحار، وذلك بسبب عدم وجود حدود بحرية بين الدولتين[3].

[1] – فضيل التهامي، الثورة التونسية واشكالية الانتقال الديمقراطي، المناهيل، الدراسات الإدارية، 14، ص 1-20

[2] – عباس بوغالم، مرجع سابق، ص 23-24

[3] – خليدة كعسيس خلادي، الربيع العربي: بين الثورة والفوضى، الجزائر، مجلة المستقبل العربي، 2014، ص 45-47

انتهاك السيادة الليبية

تطمح تركيا في أن تكون هي المؤثر الأكبر على صناعة القرار السياسي في ليبيا، وتسعى لإصدار تراخيص للتنقيب في المناطق البحرية المشمولة في الاتفاق مع ليبيا، وبموجب الاتفاق التركي – الليبي، لم يعد ممكنا القيام بأعمال تنقيب أو تمرير أنابيب في المناطق البحرية المشمولة في الاتفاق دون موافقة الدولتين؛ ورفض الجيش الوطني» والبرلمان والحكومة الليبية المؤقتة الاتفاقين، لأنهما يفتقدان الشرعية[1]

تحويل ليبيا إلى بؤرة إرهابية

تكمن خطورة نقل مسلحين سوريين إلى ليبيا في إقامة منطقة تجمع لهم على الأراضي الليبية، وفي هذه الحالة فإن هذه البؤرة ستُهدد دول شمال أفريقيا وعلى رأسها مصر. يمكن أن يحمل نقل الإرهابيين من سوريا إلى ليبيا معه نقل تنظيمات النقود التركي في الأزمة البرية التداعيات السياسية والأمنية استغلالا لحالة السيولة الأمنية ولحالة العسكرة، والأخطر أن ينضم من جنسيات عربية وأفريقية من الدول المجاورة التي تعيش فيها الاجتماعية تحت خط الفقر وتكثر فيها البطالة؛ ومع العوامل الجاذبة مسلحين إلى ليبيا، فإن كل ذلك قد يدفع مقاتلين من جنسيات مختلفة إلى الانتقال للقتال في ليبيا، لتصبح الأخيرة مركزا للمرتزقة والإرهابيين[2].

سيطرة الميليشيات الإخوانية

تسعى تركيا إلى المحافظة على تواجد المشروع الإخواني في شمال أفريقيا خصوصا بعد تراجعه في تونس والجزائر ومصر، وفي حال نجحت في ذلك فيمكن أن تصبح ليبيا مرتكزا لتنظيم «الإخوان المسلمين» في الإقليم ونقطة لإعادة الانطلاق بعد خسارة نفوذهم السياسي؛ وتعدّ ليبيا هي الموقع المثالي الآن لهذا التواجد،

لعدة عوامل بعضها يتعلق بإمكانات ليبيا وموقعها الجغرافي بين مصر وباقي دول المغرب، ومواردها وثرواتها الغنية، وسيكولوجية الشعب الليبي القبلي الذي جرب النضال والكفاح[3].

قام المشير حفتر منذ عام 2015م برحلات واتصالات مع موسكو لطلب الدعم مقابل وعود بمنح روسيا اتفاقات الطاقة وإمكانية دخول الموانئ التي طمحت إليها، فقبل بوتين العرض، وبدأت أشكال من التعاون

[1] – نفس المرجع

[2] – عمر خيري، الازمة الدستورية في ليبيا، أبعاد الصراع بين المكونات السياسية، 155، 1-31

[3] – بيسان مصطفى موسى، الدور الإقليمي التركي في ظل الثورات العربية، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد 8، ص 139

كان أولها نقل العشرات من جنود حفتر الجرحى إلى روسيا لتلقي العلاج، تلاها دعم حفتر الدبلوماسي في الأمم المتحدة، وتقديم المشورة العسكرية، وتزايد المدربين الروس في ليبيا[1].

ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في أوائل نوفمبر 2020م أن روسيا أرسلت ما يصل إلى 14 طائرة من طراز (ميج-29) و(سوخوي-24) إلى ليبيا ونشقت ضربات صاروخية وأدخلت المدفعية الموجهة بدقة، وأرسلت قناصة ومئات من المرتزقة الروس إلى ليبيا. وعلى صعيد الطاقة، بدأ مشروع ليبي – روسي مشترك للنفط والغاز بالعمليات في بنغازي في أبريل 2020م (36)؛ وفي حين تميل موسكو بشدة نحو حفتر، إلا أنها أقامت روابط أيضا مع حكومة السراج، ويتماشى هذا النهج المزدوج مع إستراتيجية بوتين الإقليمية، التي تستلزم إقامة اتصالات مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية من أجل وضع نفسه كصانع قرار[2]

مآلات العلاقات الروسية – التركية في ليبيا

يظل الباب مفتوحا على جميع الاحتمالات سواء المتعلقة بالصدام العسكري المباشر أو : غير المباشر أو التوصل إلى تفاهمات بين روسيا وتركيا لتقاسم النفوذ في ليبيا.الاحتمال الأول هو أنه ربما تفترق المصالح ويتعقد الوضع ويحدث الصدام في ظل ضبابية المشهد وتعقيده، وفي ظل التطورات العسكرية والسياسية المتلاحقة في الملف الليبي المعقد أصلا، فقد تتدحرج الأمور إلى حصول مواجهات عسكرية بين النقود التركي في الأزمة الليبية التداعيات السياسية والأمنية موسكو وآخرين موالين لتركيا، بما يعيد التوتر بين تركيا وروسيا اللتين أزمة دبلوماسية خطيرة للتقارب والتعاون في سوريا. ثاني فهو أن يكون هناك تفاهم وتخادم إستراتيجي بين تركيا وروسيا على اسم النفوذ والمصالح في ليبيا؛ فالأتراك والروس أظهروا أنه على الرغم من التوتر والأزمات التي يمكن أن تشوب العلاقات بينهما، فإنهما يعرفان كيفية تجنب المواجهة المباشرة، وتشير التجربة السورية في السنوات الأخيرة إلى إمكانية تعايش أردوغان مع نظيره الروسي رغم تناقض مواقفهما العسكرية كما حدث في سوريا[3].

يندرج التدخل التركي في ليبيا ضمن حلم حزب العدالة والتنمية في تركيا بإحياء أمجاد الإمبراطورية العثمانية، وبدء تنفيذ مخطط تركي تم إحياؤه عقب أحداث الربيع العربي»، وجاءت دوافع أنقرة في هذا

[1] – دليلة عمارة، محددات السياسية الخارجية التركية واهميتها في تقرير الدور التركي إقليميا ودوليا، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد الثالث عشر، ص 43.

[2] عمر خيري، مرجع سابق

[3] دليلة عمارة، مرجع سابق

الاتجاه متجسدة في دعم «حكومة الوفاق» سياسيا وعسكريا، وما لحق بهذا التدخل من تداعيات ومخاطر على ليبيا نفسها وعربيا ودوليا. يصب ذلك في خلخلة التوازنات الإقليمية الراهنة وفقا للعناصر الآتية[1]

.من شأن هذا الانخراط العسكري المباشر أن يصعد من الحرب بين الفرقاء الليبيين، ويبدد فرص الحل السياسي في ليبيا، ويجعل البوابة الليبية منفذا لتوسيع نفوذ تركيا في المغرب العربي والعمق الأفريقي والبحر المتوسط.

فشل البعثة الأممية في تفعيل بنود اتفاق الصخيرات خصوصا ملحق الترتيبات الأمنية الوارد في الاتفاق السياسي، والذي يقضي بحل الميليشيات وتسليم أسلحتها.

إذا استطاعت تركيا الحصول على موطئ قدم لها في ليبيا سيضمن لها ذلك مصدرا مستقرا ومضمونا من النفط والغاز اللذين تفتقر إليهما بشدة، كما سيمكنها ذلك من محاولة إحداث نظام إقليمي يصعدها إلى لاعب متميز حتى تتمكن من دعم الإسلاميين وثبيت ركائز «الإخوان المسلمين» في منطقة المغرب العربي ومصر[2]

[1] – نفس المرجع

[2] – بيسان مصطفى موسى

الخاتمة

الخاتمة

لقد عبرت تركيا في سياستها اتجاه ليبيا منذ اندلاع الثورة في فيفري عام 2011 عن سياسة واقعية برغماتية حيث جعلت المصالح التركية مرتكزا لتوجهها الخارجي حيال ليبيا، وجاءت التحولات فيها اتساقا مع هذه المصالح، ففي بداية الامر كانت قد احتفظت بعلاقاتها مع القذافي رغم تناقض موقفها وسياستها إزاء ثورتي مصر وتونس، ثم ما لبثت ان تحولت عن دعمها للقذافي وانخراطها في الجهود الدولية للإطاحة بحكمه.

وفي ظل الانفتاحات الداخلية في ليبيا ساندت ودعمت تركيا حكومة المؤتمر الوطني العام، ووقفت ضد الحكومة ومجلس النواب، وهذا الموقف كان تعبيرا منها عن التنافس الإقليمي مع مصر أولا ودول الخليج العربي باستثناء قطر ثم ما لبثت أن غيرت توجهها الخارجي حيال ليبيا وتخلت عن المؤتمر الوطني العام ووقف دعمه له ومساندته، إلى دعم حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، الأمر الذي فسره الكثيرون على انه دعم للإسلام السياسي وامتداداته، ولكن يمكن القول أن تركيا مستعدة للتعامل مع أي طرف في ليبيا للحفاظ على مصالحها، وهذا نابع من مكانة ليبيا الجسواستراتيجية والتاريخية المهمة لدى تركيا لكي توكب تلك التحولات في سياستها حتى لو كانت متناقضة، ومن جهة أخرى أدركت تركيا أن ثمة اتجاها دوليا قويا يرغب في دعم والتعامل مع حكومة الوفاق الوطني للخروج من الأزمة الليبية وبالتالي أعلنت تركيا دعمها الكامل وعلى كافة المستويات لهذه الحكومة المعترف بها دوليا.

وأخيرا يمكن القول أن إذ ما نجحت تركيا في سياستها تجاه ليبيا وزيادة نفوذها المستقبلي فإن هذا النجاح يبقى نسبيا لوجود عوائق لتوجهها الخارجي حيال دولة ليبيا ويمكن حصر هذه العوائق فيما يلي:

1-ضعف بنية الدولة الليبية بسبب تآكل المؤسسات الوطنية فيها على مدى سنوات.

2-الانقسامات السياسية والقبلية والتنافس على السلطة والشرعية من قبل الأطراف الليبية والتي أعقب الثورة منذ عام 2011 ولا تزال تتعمق وتتسع آثارها.

3-التوتر علاقاتها مع اتجاهات سياسية وعسكرية نافذة في ليبيا بسبب دعمها لحكومة الوفاق الوطني.

4-وجود التهديدات الأمنية والإرهابية في ليبيا والتي تعيق عمل الشركات والاستثمارات التركية في ليبيا.

5-التنافس الدولي والإقليمي للحصول على الامتيازات المتمثلة في مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي.

وأخيرا يمكن القول أن العلاقات التركية-الليبية دخلت مرحلة جديدة مع توقيع الاتفاقيين الأخيرتين وأن تركيا مصممة على تكريس دعمها لحكومة الوفاق استنادا على الأساس القانوني للاتفاقيات.

النتائج:

من خلال دراستنا المتواضعة توصلنا إلى النتائج التالية:

1-الأزمة الليبية كانت لها تراكمات عديدة من ضمنها التركيبة الاجتماعية والنمط القبلي السائد داخل المجتمع الليبي.

2-شخصنة واختصار الدولة الليبية في شخص معمر القذافي واستبداده.

3-تحول الثورة الليبية من السلمية إلى العنف وهذا بالتدخلات الخارجية مما أدى إلى الحرب الأهلية في ليبيا.

4-براغماتية السياسة الخارجية التركية ازاء الأزمة الليبية.

5-الحرب بالوكالة داخل الأراضي الليبية مما ادى إلى انقسام ليبيا إلى شرق ليبيا وغرب ليبيا.

6-مساندة تركيا لحكومة الوفاق الوطني باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الليبي.

7-معارضة أطراف دولية واقليمية للتدخل التركي في ليبيا مم ادى إلى تأزم الوضع واصبحت الحلول السلمية شبه منعدمة.

8-محاولة استثمار تركيا في اعادة اعمار ليبيا وسعيها لإيجاد أرضية اتفاق مع أطراف داخلية وخارجية وخاصة روسيا.

التوصيات:

1-الوقف الفوري لكل الأعمال القتالية، والسعي الجاد لإنجاح الحل السياسي وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة والعادلة.

2-بسط سيادة الحكومة المركزية على مؤسسات الدولة السيادية وإعادة هيكلة مؤسسات الأمن والسعي لمنع انتشار السلاح خراج الإطار القانوني.

3-التزام الأطراف الدولية بمخرجات الاتفاق السياسي وعدم التعاطي مع أي طرف غير حكومة الوفاق الوطني والتوقف عن تقديم الدعم للأطراف الخارجية على الاتفاق تحت غطاء التدريب كما تكشف أكثر من مرة في الآونة الأخيرة.

4-زيادة الجهود من اجل إنجاح الاتفاق السياسي وحكومة الوفاق الوطني الذين حظيا برعاية دولية والضغط على الأطراف الليبية المعطلة للاتفاق.

5-يجب على تركيا الانفتاح والتعامل مع جميع الأطراف الليبية والإقليمية والدولية وإيجاد أرضية يتوافق عليها الجميع، لحماية مصالحها.

6-لا بد من اجراء انتخابات عاجلة في ليبيا تضع حد للتمزق الحادث حاليا بين الشرق الليبي والغرب الليبي وهذا طبعا تحت اشراف الأمم المتحدة لإضفاء شرعية وغطاء دوليين للعلاقات التركية-اللّيبية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1-أبي سمرا محمد، طرابلس ساحة الله وميناء الحداثة، دار الساقي للنشر، 2017،

2-ادريس محمد، تركيا وتحديات نظرية العمق الاستراتيجي، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2016

3-ايوبي نزيه، تفخيم الدولة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ببيروت، جوان 2011

4-البرصان أحمد، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها. مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن 2016،

5-تركي فيصل الرشيد، الربيع العربي ومخاض التحول الديمقراطي، بيروت، لبنان: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، ط1، 2014

6-التهامي فضيل، الثورة التونسية واشكالية الانتقال الديمقراطي، المناهليل، الدراسات الإدارية، 14

7-التير عمر مصطفى، ربيع ليبيا: لا شيء تغير سى الوجوه والأسماء فقط، بيروت، لبنان: مؤسسة الفكر العربي، 2014

8-حتيتة عبد الستار، حروب الميليشيات ليبيا ما بعد القذافي، 2015، كنوز للنشر والتوزيع، ط1

9-خضير علي، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، 2012، دار المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1

10-خيري عمر، الازمة الدستورية في ليبيا، أبعاد الصراع بين المكونات السياسية، 155

11-الرئيس محمود سمير، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية معادلات الشرق والغرب، مركز الجزيرة ,2019

12-السبيطلي، رصد الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، رياض، 2017

13-شاكير يوسف، ليبيا إلى الهاوية، بيسان للنشر والتوزيع، 2015

14-عبيد منى، أبعاد تغيير النظام السايسي في ليبيا، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد

15-العدواني يوسف محمد جمعة، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013

16–العرادي عبد الرزاق، عملية فجر ليبيا مقدماتها وسياقاتها، صفحات من وقائع الثورة المضادة، دار الأصالة للنشر والتوزيع، ط2، 2017

17–عيسى عبد الملك محمد، ربيع اليمن: دفع الناس نحو كيانات ما قبل الدولة، بيروت–لبنان: مؤسسة الفكر العربي، ط1، 2014

18–فيجي براشاد، الربيع العربي، الشتاء الليبي، دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ط1

19–قويدر ابراهيم، ليبيا ....إرادة التغيير، 2011، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2016

20–القير مصطفى عمر، أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا، المهمة العصية، منتدى المعارف، 2013

21–كراوفورد أليكس، قبعة القدافي، سقوط طاغية وقيام أمة، دار الفرجاني للنشر والتوزيع والاعلان، 2013، ط1، 2016

22–محمد عبد الكريم أحمد، ليبيا ما بعد القذافي أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف، 2019، العربي للنشر والتوزيع، ط1

23–محمد عبد الكريم، ليبيا ما لعد القذافي إخوان ليبيا سناريوهات محتملة، 2019، دار العربي للنشر والتوزيع، ط1

24–نعمي فطيمة، التدخل العسكري في ليبيا بين التبرير الإنساني والتوظيف السياسي، 2017، ص 24–

25–هاني سليمان، العلاقات المدنية–العسكرية، والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015

المجلات والدوريات:

1–ام هاني وفايزة، تأثيرات الازمة الليبية على منطقة شرق المتوسط، مجلة الدراسات الاستراتجية، 2017، العدد 122

2–أوصيف بلال، التدخل العرسكري التركي في ليبيا وجدلية الانفصال في ظل الفشل الدولاتي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جانفي 2021

3-برادلي جون آر، ما بعد الربيع العربي/ كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، كتاب-مترجم، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013

4-بوغالم عباس، تقرير عن الملتقى الدولي: ليبيا بعد أربع سنوات، مركو دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل

5-بيسان مصطفى موسى، الدور الإقليمي التركي في ظل الثورات العربية، مجلة دفاتر البحوث العلمية

6-جعفر عمار، العزاوي، الثورة الليبية: الأسباب والتحديات والتداعيات بعد العام 2011، مجلة المستنصرية، 2016، العدد 162.

7-حقي سعد، التنافس الدولي وضمان امن النفط، مجلة العلوم السياسية ,2011 ,العدد 43

8-الخطيب معتز وآخرون، تنظيم الدولة الإسلامية: النشأة، التأثير، المستقبل، ملفات، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر، 2014.

9-خلادي خليدة كعسيس، الربيع العربي: بين الثورة والفوضى، الجزائر، مجلة المستقبل العربي، 2014،

10-شوايل عاشور، تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 22-23 يناير، 2014، ص 5-6

11-صفرة الهام، رهانات وتحديات مستقبل الدور التركي إقليميا، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 01،

12-عقل زياد، عسكرة الانتفاضة، الفشل الداخلي والتدخل في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية، 2011، العدد 179

13-عمارة دليلة، محددات السياسية الخارجية التركية واهميتها في تقرير الدور التركي إقليميا ودوليا، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد الثالث عشر

14-عوني مالك، الجوار إعادة انتاج الفشل: لماذا تديم مشاريع إعادة البناء، سراب الدولة في الشرق الأوسط، مجلة السياسية الدولية، عدد 208، أفريل 2017

15-الكوت علي البشير، الذور السياسي للقبيلة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، ص 109-110

16-اللاينساوي أبو الفضل، تدخلات القوى الإقليمية غير العربية في المنطقة، مجلة السياسة الدولة، 2020,العدد 219

17-محمد أبو عامر ,تركيا و حلم إعادة انتاج دولة الخلافة العثمانية ,مجلة السياسة الدولة , 2015 , العدد 201

18-مصدق حسن، الأزمة في ليبيا: صراعات متداخلة ظاهرها سياسي وباطنها تنافس على الثروات، العرب، في العدد، 9965، 2015

19-هديب ماجد، واقع الوقات التركية الخليجية واتجاهاتها المستقبلية المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، ديسمبر 2018.

أطروحات:

1-خالدي سعاد، دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات في العالم العربي/أزمة الربيع العربي انموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، 2017

رسالة ماجستير:

1-أبو دقة بشار جميل، الإصلاح السياسي في 25 كانون الثاني/يناير 2011 الثورة: دراسة عن النخب وممارسات النظام السياسي، أطروحة ماجستير جامعة الملك سعود.

2-الأسمر حسن، وضاج مصطفى، أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل، مذكرة ماجستير، فلسطين-جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2013

3-أوشريف يسرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015

4-بن قدور ايمان ، الوجه الآخر للعولمة، الربيع العربي أنموذجا، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، 2018

5-السواعير سلام أحمد، توجهات السياسية الخارجية الأردنية تجاه أزمات الربيع العربي (2011-2017) رسالة مجستير، جامعة الشرق الأوسط

6-موسى ريم محمد ، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، الخرطوم-السودان، جامعة بحري، قسم العلوم السياسية، 2016

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
صفحة الواجهة	
الشكر والتقدير	
الاهداء	
مقدمة	1
الفصل الأول: الثورة الليبية عام 2011 الخلفيات-الأسباب والتداعيات	
المبحث الأول: المظاهر السياسية والاقتصادية لليبيا في عهد معمر القذافي	6
المطلب الأول: تاريخ ليبيا الحديث ما قبل ثورة 1969	7
المطلب الثاني: البيئة السياسية والاجتماعية لليبيا	9
المبحث الثاني: خلفيات الأزمة الليبية	10
المطلب الأول: الخلفية السياسية	10
المطلب الثاني: الخلفية القبلية	11
المبحث الثالث: أسباب الأزمة الليبية وتوصيفها	12
المطلب الأول: توصيف الأزمة اللّيبية	12
المطلب الثالث: تداعيات الأزمة الليبية	15
المبحث الرابع: الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية	16
المطلب الأول: المبادرة الجزائرية ورؤية المصالحة الشاملة	16
المطلب الثاني: المشروعات الغربية والروسية في ليبيا بين السلم والحرب	17
المطلب الثالث: براغماتية الموقف التركي حيال الأزمة الليبية	18
الفصل الثاني: الرؤية التركية اتجاه ليبيا وخياراتها الاستراتيجية	
المبحث الأول: مرتكزات السياسة الخارجية التركية	21
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية	21
المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية	22
المطلب الثالث: مرتكزات السياسة الخارجية التركية	23
المبحث الثاني: محددات التدخل العسكري التركي في ليبيا	24
المطلب الأول: المحددات الاقتصادية	24
المطلب الثاني: المحددات السياسية	25

المطلب الثالث: المحددات الجيوسياسية	29
المبحث الثالث: تداعيات التدخل التركي في ليبيا	31
المطلب الأول: الدفع باتجاه انهاء الصراع في ليبيا سلميا	31
المطلب الثاني: التداعيات المجتمع نحو تحقيق مصالح مشتركة.	32
الفصل الثالث: العلاقات التركية الليبية وآفاقها المستقبلية –مجالات الأزمة وامكانات التعاون–	
المبحث الأول: تطور العلاقات التركية – الليبية بعد عام 2011.	35
المطلب الأول: الموقف التركي من الثورة الليبية وتطوره منذ بداية الثورة في ليبيا في فيفري 2011	35
المطلب الثاني: محطات ومسار العلاقات التركية–الليبية بعد ثورة فيفري عام 2011	37
المبحث الثاني: معوقات العلاقات التركية الليبية	41
المطلب الأول: الازمة السياسية والتنافس على الشرعية.	41
المطلب الثاني: التدخلات الخارجية والانقسام في مؤسسات الدولة.	43
المطلب الثالث: الصدام الروسي–التركي في ليبيا	45
الخاتمة	53
قائمة المراجع	57
فهرس المحتويات	63